المسلمون
بين مطرقة الديمقراطية وسندان الديكتاتورية

للشيخ

حسام عبد الرؤوف

(عبد الهادي مصطفى) حفظه الله

الطبعة الثانية مختصرة ومنقحة



شعبان 1432هـ

المسلمـــون
بين مطرقة الديمقراطـــية
وسنــــدان الديكتاتــــــــــورية

تأليف الشيخ

حسام عبد الرؤوف

(عبد الهادي مصطفى)

الطبعة الثانية مختصرة ومنقحة



قسم الكتب والمقالات

www.nokbah.com

شعبان 1432هـ

قائمة المحتويات

* مقدمة الطبعة الثانية.
* مقدمة الطبعة الأولى.
* الباب الأول: قبس من نور النبوة.
- معنى الديمقراطية وبيان زيفها.
- درع من السيرة النبوية.
* الباب الثاني: العصا السحرية المزعومة.
- بطلان الحريات المطلقة.
- مفهوم الحريات المطلقة وتناقضاتها.
* الباب الثالث: الديمقراطية المزخرفة ومحاذيرها.
* الباب الرابع: ماذا يمكن تحقيقه عن طريق الديمقراطية.
* الباب الخامس: لماذا نرفض الديمقراطية.
* الباب السادس: الاختبار الأخير.

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديهم وسلك طريقهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين.. وبعد،

فلقد كان الكتاب الذي بين أيدينا ثمرة متابعة للانتخابات الباكستانية التي أجريت في خريف عام 2002 وما تبعها من نتائج شارك في صنعها من يوصفون بـــ"الأحزاب الإسلامية" وأدت في النهاية إلى وصول باكستان إلى الوضع الحالي الذي يسر العدو ويصيب الحبيب بالغثيان وفقدان الاتزان، وذلك نتيجة تطبيق الديمقراطية الشكلية الانتهازية التي أصابت البلاد بالإفلاس المادي، والخواء الروحي، وانتشار كل الجرائم والموبقات، مع بيع شرف الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية مقابل دراهم معدودات دخلت أرصدة وجيوب الطغمة الحاكمة من العسكريين والسياسيين والنفعيين!!

ومع انطلاقة الثورات الشعبية العربية الكبرى وما حققته -أو تكاد أن تحققه- من مكاسب مشهودة على المستوى السياسي والحكم في بلدان عربية كبرى، ومع انطلاق حملات مسعورة تروج للنظام الديمقراطي ليكون بديلاً لتلك الأنظمة الطاغوتية فنستبدل طاغوتًا واحدًا بطواغيت متشاكسين لا يلبثون أن يستبدلوا بغيرهم! تذكرت هذا الكتاب الذي أظن أنه سيساعد في حملة بيان زيف الديمقراطية والخدعة الكبرى التي تكاد أن تنزلق فيها الشعوب العربية بعد كل تلك التضحيات، وذلك لسهولة أسلوبه وعدم التوسع في استخدام المصطلحات السياسية والتعريفات التحليلية والشرعية، بما يناسب المستوى الفكري والثقافي لعامة المسلمين وهم القطاع الأهم في هذه الحملة، فكان اختصاره وتنقيحه ليتفق مع الأوضاع السياسية الراهنة، وليبرز رأي قطاع عريض من الإسلاميين عمومًا والمجاهدين على وجه الخصوص، بعد أن لاقى القبول والاستحسان من الإخوة الشيوخ الكبار، وأخص منهم بالذكر الشيخ أبا يحيى الليبي -حفظه الله- الذي أتحفنا بالعديد من التعليقات القيمة على ما ورد فيه، ويأتي أيضًا في إطار ما يقوم به أساتذتنا وقادتنا وعلى رأسهم فضيلة الدكتور أيمن الظواهري حفظه الله، من رسائل الأمل والبشر

لأهل مصر، وغيرها من إصدارات مؤسسة السحاب الإعلامية، والمواقع الإسلامية والجهادية الموثوقة.

ونعود فنؤكد أن هذه الحملة الإعلامية الشرسة لإقناع المسلمين بسلوك الديمقراطية الصورية كنظام حياة، وترديد وكالات الأنباء ووسائل الإعلام أن الثورات حققت أهدافها، وألا حاجة لاستمرار المظاهرات والاعتصامات من الشباب والرجال وعامة أفراد الشعب هي محاولة لوأد تلك الثورات العظيمة، وإماتة الحماس والنخوة في النفوس، وتفجير صراعات داخلية بين المؤيدين والمعارضين لهذه الحركات الشعبية، في حين أن الواقع يشهد بأنه لم يحدث أي تغيير فعلي يُذكر على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية.

فلا بد من اليقظة والاستمرار في الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف وإقامة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع المسلم، والتمكين للشريعة الإسلامية لتكون هي المهيمنة على حياة المسلمين، وللمخلصين والقادة الربانيين لكي يكونوا في مقدمة الركب، وحداة القافلة للتمكين لأمة المسلمين.

وإن كان من كلمة أخيرة فهي للإخوة الأفاضل الذين نحسن الظن بهم، ونقدر جهودهم ونياتهم، الذين انساقوا وراء الدعوات المشبوهة لترسيخ الديمقراطية في مجتمعاتنا وسلوك طريق الانتخابات والتخلي عن الجهاد والمجاهدين، وقد شكّلوا أحزابًا غير إسلامية، أو يستعدون لخوض الانتخابات النيابية والرئاسية كمستقلين، فإنكم تحرثون في الماء، وتبنون قلاعًا من رمال لا تلبث أن تذروها الرياح، فعليكم بالسنة والاتباع لهدي خير الأنام صلى الله عليه وسلم.

وأما عامة المسلمين الطيبين الذين يدعمون من يتبرؤون من الجهاد والمجاهدين، والسلفية والسلفيين، ويظهرون العلمانية -ولو على سبيل التورية- فنحذّر من إنهم قد أسرعوا بتقديم التنازلات، واللجوء إلى الخداع والتقية وهم في أول الطريق ويبغون فقط خوض الانتخابات، فماذا سيكون حالهم بعد أن يتربعوا على الكراسي ويعتلوا المناصب، ويفاجؤون بالعقبات الكأداء والتركات المثقلات من الأزمات والاتفاقيات التي تنتظرهم؟!

فاللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعتك ويذل فيه أهل معصيتك، وترفع فيه رايات الجهاد خفاقة لتمهد الطريق لعودة الخلافة الراشدة، وملء الأرض عدلاً بعد أن ملئت جورًا.

والحمد لله رب العالمين.

مقــدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين؛ وبعد:

لقد كثر الحديث عن حتمية تطبيق النظام الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وإشاعة قيم الحرية والديمقراطية في مجتمعاته –حسب ادعاء الرئيس الأمريكي وإدارته– ومن ثم تبعهم الببغاوات والمرتزقة في العالم الإسلامي بالمطالبة بشجب التوجه الجهادي لتغيير واقع المسلمين المهين، وتنادي بضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية عبر تطبيق الديمقراطية والدخول في المجالس النيابية وإنشاء الأحزاب الرسمية لتحقيق هذا الهدف، مع استخدام الطرق المشروعة في التعبير عن الرفض بالخروج في مظاهرات سلمية .. إلخ.

وقبل الخوض في معنى كلمة الديمقراطية أو الحكم الشرعي فيها نتساءل:-

أولاً:- أي نوع من الديمقراطية الذي سيطبق في بلادنا: هل هي الديمقراطية على الطريقة الأمريكية أو الأوروبية أو الآسيوية أو ديمقراطية العالم الثالث؟

ثانيًا:- إذا كان كبار المفكرين والفلاسفة والمنظرين قد اختلفوا اختلافًا بيّنًا في مفهوم الديمقراطية وإمكانية تطبيقها، والغالب الأعم منهم يعتقدون باستحالة تطبيق النظام الديمقراطي بحيث تحكم الأغلبية من الشعب الأقلية منه، فما هو مفهوم الديمقراطية الذي سنتفق عليه وما هي المنهجية في التطبيق:

هل سيتم إقرار نظام واحد لكل الدول الإسلامية أم أن كل دولة ستختار النظام الديمقراطي الذي يناسبها؟!

ثالثًا:- ماذا حققت الأحزاب والجماعات الإسلامية التي آمنت بالنظام الديمقراطي وأسست أحزابًا سياسية رسمية ودخلت من خلالها المجالس النيابية وغيرها منذ عقود من الزمان، هل استطاعت أي جماعة أو حزب منها أن يحقق شيئًا من وعودها الطنّانة والأماني المعسولة التي خدّرت بها الجماهير طوال تلك الفترة؟!

رابعًا:- هل الديمقراطية مجرد إجراء الانتخابات العامة أو الرئاسية بشفافية ونزاهة - كما يحلو للبعض هذا الوصف- أم أنها نظام متكامل بمؤسساته الدستورية وأركانه الأصلية التي لا تقوم الديمقراطية المزعومة إلا عليها، وهل ما حدث في العراق وأفغانستان من انتخابات حوّل هذين البلدين إلى نموذج ديمقراطي يُحتذى كما يتشدق به البعض؟!

ثم هل هناك وعي سياسي وثقافي ومعنوي لدى شعوبنا حتى تستطيع أن تستوعب القيم الديمقراطية المفترضة والتي لم يفهمها مشرّعوها أنفسهم وأثبتت فشلها في المجتمعات الأكثر تقدمًا على كافة الصعد الدنيوية من مجتمعاتنا حتى نسوقهم ونجبرهم على تجرعها كالمريض الجاهل الذي لا يعرف ماهية المرض الذي عنده ولا طريقة العلاج أو خاصية الدواء الذي يتجرعه؟

وأخيرًا هل وصلنا إلى مرحلة الترف الاقتصادي حتى تتفرغ شعوبنا لتعلم دروس الديمقراطية والحقوق السياسية للحاكم والمحكومين -رجالاً ونساءً- ونشغل أوقات فراغهم وهم الذين يلهثون وراء توفير أدنى متطلبات الحياة الإنسانية الكريمة؟!

والهدف من هذه الوريقات ليس استقصاء أقوال العلماء في معنى الديمقراطية وحكم الشرع فيها، ولا استعراض النظم الديمقراطية المتعارفة شرقًا وغربًا، ولا إيراد أقوال بعض من كانوا يؤمنون بالديمقراطية وخاضوا غمار الانتخابات ودخلوا المجالس النيابية ثم كفروا بكل ذلك بعد أن عاينوا بأنفسهم استحالة التغيير عن طريق الديمقراطية أو تحقيق مجتمع العدل والمساواة والتكامل الاجتماعي.

وإنما الهدف منها هو إجلاء بعض النقاط التي قد تكون خفيت على من سبقوني في الكلام عن الديمقراطية من العلماء المخلصين وطلاب العلم النابهين، وذلك من خلال مناقشة التطبيق العملي للديمقراطية في المجتمعات التي أخذت بها، خاصة بعد التلبيس الذي سببه بعض من أفتوا بجواز خوض الانتخابات، بل وصل حد التضليل إلى اعتبار دخول المجالس النيابية من أعظم القربات وأفضل الجهاد، وإفتاء البعض بجواز صرف أموال الزكاة على الحملات الانتخابية للمرشحين الإسلاميين على اعتبار أن ذلك "في سبيل الله" وهو من مصارف الزكاة!!

أما علماء المدرسة العقلانية ومن خلفهم المفتونون بهم، فتسمع منهم ما يدل على الجهل المطبق بأحكام الشريعة الإسلامية وما يتعلق بمسائل العقيدة والحاكمية والولاء والبراء، ففي كتاب (الإسلام المفترى عليه) للشيخ محمد الغزالي يصرح بأن أبا ذر اشتراكي وأنه استقى نزعته الاشتراكية عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وفي موضع آخر من الكتاب يقول: (إن عمر أعظم فقيه اشتراكي تولى الحكم)!!.

وها هم الآن يخلطون بين النظام الديمقراطي والشورى في الإسلام، ويستدلون ببعض الحوادث الفردية التي وقعت بين بعض الصحابيات مثلاً وأمير المؤمنين عمر ليصفوه τ بأنه كان ليبراليًا! وأن سيدنا علي بن أبي طالب τ كان ديمقراطيًا!، وليستدلوا بتلك المواقف على إعطاء الإسلام المرأة الحرية في التعبير والاختلاط بالرجال والاشتراك في الحياة السياسية بل القتالية... إلى غير ذلك مما نسمعه ونقرؤه عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وختامًا ... أسأل الله عزّ وجلّ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفّق المسلمين لفقه كتابه وسنّة نبيه ρ وأن يعملوا بهما، وأن يمكّن للمخلصين من عباده المجاهدين في سبيل إعلاء كلمته.

الباب الأول

قبــس من نــور النبــوة

عندما خلق الله آدم عليه السلام وذرّيته حدد لهم هدفًا ومهمةً، ألا وهي خلافة الله في الأرض، وتنفيذ إرادته في عمارة الكون وسياسته، وعبادته سبحانه لا شريك له.

وأرسل الله الرسل لهدايتهم وتوجيههم كلما انحرفوا عن الجادة وضلّوا السبيل لتحقيق هذه الغاية، بعد أن أخذ منهم العهد والميثاق وهم في صلب آدم أن يفردوه بالعبادة والطاعة، قال تعالى:

"وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ"[1]

وقال عزّ من قائل: "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ"[2].

قال رسول الله ρ: "يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء أكنت مفتديًا به؟ قال: فيقول: نعم، فيقول الله: أردت منك ما هو أهون من ذلك! قد أخذت عليك في ظهر أبيك آدم أن لا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك"[3].

فمن أطاع هؤلاء الرسل –صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين– واهتدى بهديهم وسلك طريقهم فهو المؤمن الذي يسعد في الدنيا والآخرة.

وأما من نأى بنفسه عن الإيمان إمَّا نكرانًا وجحودًا، وإمَّا للحفاظ على حظوظ النفس والمكاسب الدنيوية، ونهى غيره عن الإيمان، وأراد أن يقف عقبة في طريق المرسلين

---

(1) الأعراف: 172.

(2) البقرة: 213.

(3) متفق عليه.

وأتباعهم حتى لا يبلِّغوا رسالة ربهم ويُخْرِجوا الناس من الظلمات إلى النور فلا مناص من ضرب البنان (حتى يكون الدين كله لله)؛ فلا شريك في الربوبية ولا الإلهية، فالعبادة لله والحكم لله: "قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"[1].

"إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ"[2].

هذه المهمة الثقيلة التي أبت السموات والأرض والجبال أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان بضعفه البشري الفطري ووجود الشيطان يتربص به ليورده المهالك، لم يتركه الله سبحانه وتعالى برحمته وفضله يواجهها وحده، رغم أنه وهبه العقل المفكر وحرية الإرادة؛ بل حدد له الأصول والقواعد العامة التي يجب الالتزام بها في أي زمان ومكان، ولأي قوم من الأقوام، وأرسل له الرسل مبشرين ومنذرين ومذكرين وقدوة للعالمين؛ حتى لا ينساق الإنسان وراء الشهوات والأهواء الشخصية والتخرصات العقلية والتقاليد الموروثة والتقليد الأعمى فيَضِلَّ ويُضِلَّ، وقد قال لرسوله ρ: "وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"[3].

ونتيجة لتفريط المسلمين في دينهم، وتخلّيهم عن قيادة الركب الحضاري، وتخلفهم في شتى المجالات خاصة العسكرية والإنتاج الحربي، واتساع رقعة أراضيهم وما تحويه من ثروات طبيعية وبشرية، تداعت الأمم على قصعتهم فجزّأتها ومزّقتها: دولاً وأقاليم، والدولة الواحدة شيعًا وأحزابًا متنافرة متباغضة متحاسدة. ولذلك فإنه مطلوب من جميع دول المسلمين بحكم الاستضعاف تطبيق النظام "الديمقراطي"، بصورة يبدو فيها ذلك النظام وكأنه دين "قديم جديد" فهو "قديم" بالنسبة للغرب النصراني الملحد، "جديد" بالنسبة للشرق المسلم وبقية الدول النامية.

---

(1) الأنعام: 162.

(2) يوسف: 40.

(3) المائدة: 48.

معنى الديمقراطية وبيان زيفها

((في البداية نذكر أن الديمقراطية Democracy كلمة مشتقة من لفظتين يونانيتين Demos (الشعب) وKratos (سلطة) ومعناها الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب. وتطلق على نظام الحكم الذي يكون الشعب فيه رقيبًا على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية، ويكون لنواب الأمة سلطة إصدار القوانين .

وأول من مارس الديمقراطية هم الإغريق في مدينتي أثينا وإسبرطة، حيث كانت تقوم في كل من المدينتين حكومة (يطلق عليها اصطلاحًا اسم "حكومة المدينة" أي الحكومة التي تقوم في مدينة واحدة مفردة) وكان كل أفراد الشعب من الرجال في كل من المدينتين يشاركون في حكم المدينة، فيجتمعون في هيئة "جمعية عمومية" فيتشاورون في كل أمور الحكم، فينتخبون الحاكم ويصدرون القوانين ويشرفون على تنفيذها ويضعون العقوبات على المخالفين فكان "حكم الشعب مطبقًا بصورة مباشرة في كل من المدينتين، وكانت التسمية منطبقة على الواقع انطباقًا كاملاً .

ولكن هذه الصورة من صور الديمقراطية انتهت بانتهاء "حكومة المدينة" في كل من أثينا وإسبرطة، وإن ظلّت محفوظة في ذاكرة أوروبا ككثيرٍ من الأفكار والقيم والمبادئ الإغريقية التي بقيت كامنة في الفترة التي غلبت المسيحية فيها على أوروبا، ثم عادت إلى الظهور بعد قيام "النهضة" على التراث الإغريقي الممتزج بالتراث الروماني، الذي يطلقون عليه في اصطلاحاتهم Greco–Roman أي إغريقي روماني))[1].

وقد نشأ هذا المفهوم في أثينا في الثقافة اليونانية القديمة ثم تجسدت هذه الفكرة في العصور اللاحقة في الفكر السياسي الغربي واتخذت نشاطًا نضاليًا من أجل الديمقراطية بين الحكام والمحكومين بلغ أوجه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما استطاع البريطانيون من الحدّ من صلاحيات الملك بعد ثورتي 1649 و 1688.

---

(1) مذاهب فكرية معاصرة ج1 ص201.

وكان لـــ(جون لوك) دور بارز في الدعوة للديمقراطية بالمفهوم الغربي والذي عرّفها بأنها (حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالاتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عيّنوا لذلك).

أما الولايات المتحدة فلم تعرف النظام الديمقراطي إلا بعد الاستقلال (1776) وتجسدت في إعلان حقوق الإنسان وحريته. رغم أن الديمقراطية الأمريكية بقيت مشوّهة إلى اليوم حيث لا يحق مثلاً الترشيح للرئاسة إلا لفئة معينة من الشعب كالبروتستانت أو البيض أو الأنگلوسكسون، كما أن الثروة المالية للمرشح مقدمة على أي نوع من الكفاءات الأخرى.

(يقول المحامي الأمريكي رمزي كلارك: "صحافتنا الأمريكية تملكها وتتحكم فيها "البلوتوكراسي" –أي الطبقة الثرية–، وهؤلاء أيضًا يملكون ويتحكمون في الحكومة الأمريكية .. إن الولايات المتحدة ليست ديمقراطية لأن الشعب لا يختار، بل هو حكم الأثرياء يتحكمون في الانتخابات، والحكومة والعسكر والإعلام.

إن لدينا حكومة أثرياء، وبعضهم يسمونها "أرستقراطية" ولكن الواقع أنها حكومة الأثرياء، والفقراء لا حقوق لهم أو لا يتساوون مع الأثرياء الذين يملكون القوانين والسياسات الأمريكية، إن السياسة الخارجية الأمريكية هدفها خدمة مصالح الأغنياء الأمريكيين") ا.هـــ[1].

أما في فرنسا فقد انفجرت الثورة سنة 1789 معلنة حقوق الإنسان والمواطن، حيث عرف "جان جاك روسو" الديمقراطية بما يلي:

"يستطيع صاحب السيادة في المقام الأول أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كله أو إلى الجزء الأكثر منه بحيث يكون هناك من المواطنين الحكام أكثر من المواطنين الأفراد ويطلق على هذا الشكل من الحكومة اسم ديمقراطية".

أما (مونتسكيو) ففي معرض تقسيمه للحكومات اعتبر الحكم الديمقراطي شكلاً من أشكال الحكم الجمهوري.

فالديمقراطية في رأيه تحكم على أساس الفضيلة السياسية وتعني حب الدولة وحب المساواة، وفي ظل النظام الديمقراطي فإن المواطنين يختارون وفقًا لمبدأ المساواة

(1) عن مجلة المشاهد السياسي، عدد 6615-21 حزيران 1997، ص11-12.

وإمكاناتهم وقدراتهم، والسلطة التشريعية يجب أن تكون بين الأفراد كما أن التصويت يجب أن يكون عامًا.

إذن، فالديمقراطية بالمعنى اللغوي (حكم الشعب): هي قاعدة لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع في حال من الأحوال، وهو الأمر الذي يؤكده (روسو) حيث يقول: (وإذا أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد أن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبدًا ولن توجد أبدًا، فيما يخالف النظم الطبيعية أن يحكم العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر هو المحكوم، ولا يمكن أن نتصور بقاء الشعب مجتمعًا على الدوام للنظر في الشئون العامة ونستطيع أن نرى بسهولة أنه لا يمكن إقامة لجان من أجل ذلك دون تغيير في شكل الإدارة.

أما المفهوم الاصطلاحي للديمقراطية فقد أصبح يشمل معانيَ أخرى أضيفت إليه كإعطاء الحرية للناس في تشريع القانون واختيار من ينفذه من خلال الانتخابات العامة التي تكفل المساواة للأفراد في المشاركة في الحياة السياسية حيث يكون الرأي للأغلبية) اهـ[1].

وجاء في كتاب "الديمقراطية احتلال الآخر بالقانون" للفرنسي "شارل رومان": (كيف نفهم معنى ديمقراطية؟

لم يتحدد حتى الآن مفهوم واضح ومتفق عليه فيما يخص الديمقراطية. فبين أن تكون حكم الشعب أو حرية الشعب أو حق الشعب في الحكم.

كلها مفاهيم غامضة، لأن الفكرة السياسية القائمة على التشريع القانوني والإنساني والبشري هي التي تنطلق من المعنى الواضح لعبارة الحياة بالمعنى الذي حددته كل الكتب السماوية المتفقة على أن الديمومة الكونية ليست قائمة على عبثية مطلقة. بل على قانون وعلى تشريع صنع هذه العلاقات بين شخص وآخر ملغيًا كل الاختلافات في اللون وفي العرق..

هذا هو التشريع الذي تتفق عليه كل الديانات بحيث أن تمرير رسالة الديمقراطية كان جد متأخرًا عنها باعتبار أن فكرة الديمقراطية ظهرت بإلحاح واقعي ملموس في بداية الستينيات من القرن الماضي. وبالتالي في منتصف السبعينيات كانت الفكرة قد صارت

---

(1) من مقالة بعنوان (الإسلام والديمقراطية) للقاضي فتحي منصور في القدس.

موضة تتناقلها السياسات من جهة إلى أخرى. بينما العلاقات الإنسانية قديمة قدم الإنسان نفسه وليس للديمقراطية فضل عليها.

لا شك أنه لم يكن ثمة شيء مقنع وثابت اسمه ديمقراطية الشعوب حتى في أحلك الظروف السياسية أو الاجتماعية. فمن منطلق واقعي وتاريخي فقد ارتبطت الديمقراطية بظاهرتين أساسيتين أولهما الزمان وثانيهما المكان.. وبين المعنيين كانت الرهانات تتأسس على عنصر مهم هو المصلحة داخل الزمان والمكان معًا. بمعنى اختيار التوقيت الأنسب لتفجير القنبلة وإعلانها والتبشير بها. كأي مذهب قائم على المصلحة والمصلحة فقط).

وجاء في موضع آخر من الكتاب: (قبل عشرين سنة كانت عبارة «ديمقراطي» تعني ظاهريًا: الرجل الحر. وتعني سياسيًا «الديموكتاتورية» الرجعية.. خليط من البهرجة المدنية والعنف الفطري والتناقض الاجتماعي كلها عوالم صنعت الخليط لحلم لم يكن في الحقيقة أكثر من سراب.

كانت عبارة أنا ديمقراطي تعني حالة من المعارضة لأشياء عاشها الغرب بكل تفاصيلها المقيتة. لهذا لم تكن تلك العبارة بديلاً كافيًا أمام تراكمات صنعها القهر والاحتلال والخصام الدفين. بحيث أن الرؤية السياسية في العبارة نفسها كانت تصنع من الكلمة شيئًا مبهرًا مثيرًا للحلم. بالخصوص في دول شرق أوروبا التي عاشت انغلاقًا كبيرًا أدى إلى حالة من العزلة بين الشرق والغرب.. كانت ثمة صراعات دفينة لم تكن لتظهر من دون الضغط عليها. ربما كانت الحرية بمثابة القنبلة المؤجلة. بالأخص قبالة التناقضات الفكرية وحتى الاجتماعية بين دولة وأخرى..) انتهى.

وقبل أن نتكلم عن تلك الشرعية المزعومة نقتبس شيئًا من سيرة الرسول ρ لتكون لنا درعًا واقيًا من تسرب شيء من هذه التُّرهات إلى نفوسنا، وندرك عظمة ما نحن عليه، وحقارة ما يدعوننا إليه.

درع مـــن الســـــيرة النبــــوية

لقد كان المجتمع المكي الذي هبط فيه الوحي لأول مرة على رسولنا محمد ρ يتسنم قيادة الجزيرة العربية لوجود بيت الله الحرام فيه، وبصفته معقل عبادة الأصنام والأوثان التي تدين بها القبائل العربية المنتشرة في جميع أنحاء الجزيرة.

ورغم شراسة المعركة وخطورة الوضع على الدعوة الإسلامية الوليدة التي بدأت قريش تناصبها العداء منذ لحظة ولادتها، فإن الله قد أمر نبيه ρ أن يصدع بكلمة الحق ويعلنها مدوية بينهم: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (1) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (2) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (3) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (4) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (5) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ (6)"، وقال سبحانه: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ}[1]

وحذّره من اختيار الطريق الأقصر والأسهل –على الأقل فيما يبدو أول الأمر– وهو المهادنة وتقديم بعض التنازلات التي قد تبدو شكلية، طمعًا في إيمان زعماء قريش ومن ثمّ تتبعهم بقية القبائل بحكم قيادتها الروحية ومكانتها بينهم.

وهو الأمر الذي عرضوه على الرسول ρ فعن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن أشراف أهل مكة قالوا له: يا محمد! إنا قد بعثنا إليك لنعذر فيك، وإنا والله ما نعلم رجلاً من العرب أدخل على قومه ما أدخلت على قومك ولقد شتمت الآباء وعبت الدين وسفهت الأحلام وشتمت الآلهة وفرقت الجماعة فإن بقي أمر قبيح إلا قد جئته فيما بيننا وبينك! فإن كنت إنما جئت بهذا الحديث تطلب به مالاً جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً. وإن كنت إنما تطلب به الشرف فينا سودناك علينا. وإن كنت تريد به ملكًا ملكناك علينا. وإن كان هذا الذي يأتيك بما يأتيك به رئي تراه قد غلب عليك –وكانوا يسمون التابع من الجن الرئي– فربما كان ذلك بذلنا أموالنا في طلب الطب لك حتى نبرئك منه أو نعذر فيك! فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أدري ما تقولون؟ ما جئتكم بما جئتكم به لطلب أموالكم ولا الشرف فيكم ولا الملك عليكم ولكن الله بعثني إليكم رسولاً وأنزل عليّ كتابًا وأمرني أن أكون لكم بشيرًا ونذيرًا فبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم فإن تقبلوا مني ما جئتكم به فهو حظكم من الدنيا والآخرة وإن تردوا علي أصبر على أمر الله حتى يحكم الله بيني وبينكم"[2].

---

(1) الحجر: 94.

(2) سيرة ابن إسحاق.

هذه العروض المغرية من زعماء قريش للرسول ρ بأن يملِّكوه عليهم، ويسوِّدُوه فلا يقطعون أمرًا دونه، ويكون أكثرهم مالاً ونساءً، لو أضفيت إلى أنه كان من أكرمهم نسبًا وعشيرةً، وأقواهم جسمًا وشوكةً، كان ذلك يضمن له القوة شبه المطلقة، ويستطيع خلال فترة يسيرة أن يؤلف القلوب بحسن بيانه وسمته، ويجمع القبائل ويشتريها بالمال، ومن ثمّ القيام بانقلاب عسكري، يفرض فيه نظامه بالقوة.

ولكن هل كان ذلك سيليّن القلوب ويعبّدها لله وينزع منها ما أشربته من حب الآلهة والأصنام التي كانت تعبدها من دون الله، أم كان سيسخر الشخوص دون النفوس بحيث تحاول التخلص من السلطان السياسي وزعامة قريش على بقية القبائل وتبعات الدين في أول فرصة تتاح لها، مثل الردة التي حدثت لكثير من القبائل بعد وفاة الرسول ρ، رغم أن الله سبحانه وتعالى نصر عبده وأعز جنده ودخل الناس في دين الله أفواجًا؛ فما بالك لو سلك الطريق الذي عرضه عليه زعماء قريش مما يُشعر عامة الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعدو أن يكون طالب زعامةٍ ورئاسةٍ وليس داعية هدايةٍ، وهو اختلال عظيم يحصل في أهم المفاهيم التي يجب أن تكون واضحة ناصعة في أذهان الناس، ليُقبلوا على الحق ويقبلوه بناء على قناعةٍ تامة وإيمان خالصٍ، فكيف سيكون الحال لو أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أو داهن في ذات الله حتى يرضي القبائل على حساب العقيدة والتوحيد الخالص، وحاشاه أن يفعل ذلك ρ؟!

يقول الشيخ أبو يحيى الليبي –حفظه الله– في معرض تعليقاته على الكتاب: (إن الله عز وجل لم ينه نبيه صلى الله عليه وسلم من دعوة الكبراء والزعماء والأشراف، ولم تُجعل دعوته خاصة بالفقراء والضعفاء ومقتصرةً عليهم –وإن كان أكثر أتباع الأنبياء منهم–، فقد أرسل صلى الله عليه وسلم للناس كافةً، ولكن نهاه ربه عز وجل عن تخصيص أولئك السادةِ بمجالس الدعوة وانفراده بهم فيها، ولم يكن ميلُ النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا في أول الأمر طلبًا لحظٍّ شخصيٍّ –فحاشاه ثم حاشاه– وإنما هو حرص على إسلام هؤلاء الزعماء وإنقاذ لهم من النار، فمقصد الدعوة الإسلامية قائم على أصله ولم يتغير شيئًا، ولكن لما كان هذا التمييز –مع ما يظهر فيه من مصلحةِ إسلامهم وربما إسلام قومهم من بعدهم– يؤدي إلى حرمان الضعفاء من مجالس العلم والذكر، ولأنه يُنمي عن روح الترفع في نفوس أولئك السادة ويبقي الشعور بتميزهم عن "العبيد والسوقة

والعامة" مما يعني أن دخولهم في الإسلام لم يحصل عن تجرد تام وانقياد خالص-لما كانت كل هذه المفاسد نهاه ربه عز وجل عن سلوك هذا المسلك، وأنزل في ذلك آيات عدة تبين هذا الأمر أعظم بيان كقوله سبحانه: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا}[1]، وقال سبحانه: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ}[2]، وهذا مما يبين أن بقاء نصاعة الدعوة، وتجلية أهدافها بأكمل الوجوه، والحذر من أن يشينها شيء مما يدنس صفاءها كلٌّ ذلك من أعظم مقاصد الدين التي يجب الحفاظ عليها، وعدم الاغترار بمصالح موهومة خادعة للعقل وإن كانت في مبدأ أمرها تبدو برَّاقة مشرقةً، كما هو حال دين الديمقراطية الجديد الذي لا ينظر فيه معتنقوه من الإسلاميين إلا لما يسبيهم عند أول وهلةٍ من مصالح تعدّ منغمرة في بحر مفاسدها الآسن لا تُعَد مفسدة تمييز أشراف العرب في مجالس الدعوة معها شيئًا يُذكر وهي دون مفاسد الديمقراطية بمراحل، ومع ذلك فيأبى القوم إلا أن يقنعونا بأن خيرها أكبر من شرها فما لكم كيف تحكمون؟!) اهـ.

وعلى كل حالٍ فهذه العروض كانت لمجرد أن يتوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سب آلهتهم، والدعوة لترك عبادتها والتقرب إليها، وهو أمر قد يبدو يسيرًا في صورته، ولكنه خطير في مغزاه ومعناه ونتائجه، لأن المطلوب هو القبول بوجود هذه الآلهة والاعتراف الضمني بشرعية عبادتها، وإعطاؤها حق الحياة لتشرك مع الله، لا تعبد بذاتها، فقد كانوا أعقل وأشرف من كفار زماننا في هذا الأمر.

فقد كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق المتصرف في ملكه، أي توحيد الربوبية، حيث يقول الله عزّ وجلّ حكايةً عنهم: "وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ"[3].

---

(1) الكهف: 28.

(2) الأنعام: 52.

(3) الزمر: 38.

والخلاصة: أن الرسول ρ ثبت على المبدأ الذي اختاره الله له، وارتقى المركب الصعب، فلم يجارِ الكفار والمشركين، ولم يداهن في ذات الله، ولا أطاع المكذّبين ولا المنافقين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون؛ واختار ذات الشوكة فكانت الهجرة والجهاد.

مضى ρ واثقًا بتحقيق موعود الله له، يشحذ همم أصحابه، ويهيئ نفوسهم للتضحية في سبيل الله، ويبشرهم بأن العاقبة لهم في الدّنيا والآخرة، يحكي لهم: "كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض، فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار، فيوضع على رأسه فيشق باثنتين، وما يصده ذلك عن دينه، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصبٍ، وما يصده ذلك عن دينه، والله ليتمنّ هذا الأمر، حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت، لا يخاف إلا الله، أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون"[(1)].

ثمّ لم يأل ρ جهدًا في النصح للأمة، وبيان العراقيل التي ستعترض طريقها، والسبيل لاجتياز تلك العراقيل وتذليلها، وكأنه يطّلع على زماننا، ويوجه لنا النصح في شخوص أصحابه رضي الله عنهم، فيقول ρ: "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن تأمّر عليكم عبد حبشي، وإن من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"[(2)].

ولعل من أخطر محدثات زماننا "الديمقراطية"، وقبول التعايش مع الأحزاب العلمانية والقومية وغيرها في ظل نظام حكم ديكتاتوري متسلط يحميها ويرعاها حتى ولو كان تحت مظلة حرية الرأي أو التعبير أو غير ذلك من الألفاظ البرّاقة الخادعة التي تعني باختصار قبول الباطل ندًا للحق وصنوًا له!

---

(1) رواه البخاري.

(2) رواه أبو داود وقال: حديث حسن صحيح.

الباب الثاني

العصـــا السـحرية المزعومة

وللتبشير بالديمقراطية التي يصورونها بـــ"العصا السحرية" التي ستحل جميع المشاكل بمجرد استعمالها، كان ل ابد من شعارات تُرفع وهتافات تُردد، فلم يكن إلا شعارات الماسون وحكماء صهيون: (الحرية، والعدل، والمساواة).

جاء في بروتوكولات حكماء صهيون: (في الزمن الماضي، كنا نحن أول من نادى في جماهير الشعب بكلمات الحرية والعدالة والمساواة، وهي كلمات لم تزل تردد إلى اليوم، ويرددها من هم بالببغاوات أشبه، ينقضُّون على طُعْمِ الشرَك من كل جو وسماء، فأفسدوا على العالم رفاهيته كما أفسدوا على الفرد حريته الحقيقية، وكانت من قبل في حرز من عبث الدهماء.

وفي جميع جنبات الدنيا، كان من شأن كلمات (حرية – عدالة – مساواة) أن اجتذبت إلى صفوفنا على يد دعاتنا وعملائنا المسخرين، مَن لا يحصيهم عدّ من الذين رفعوا راياتنا بالهتاف.

وكانت هذه الكلمات، دائما هي السوس الذي ينخر في رفاهية الغوييم –غير اليهود– ويقتلع الأمن والراحة من ربوعهم، ويذهب بالهدوء، ويسلبهم روح التضامن، وينسف بالتالي جميع الأسس التي تقوم عليها دول الغويا –غير إسرائيل–).

ولتطبيق النظام الديمقراطي كان لا بد من منابر للتشريع، يجتمع فيها ممثلو الشعب المزعومون؛ فكانت المجالس النيابية.

ولا بد من مقار يجتمع فيها أعضاء الأحزاب المنضوية تحت اللعبة الديمقراطية، وتدار فيها الجلسات، وتعد فيها الخطط، فكانت مقار الأحزاب، التي يتظاهر كل منها بأنه الملاذ الآمن للفقراء والمساكين والجماهير العاملة، وحصن العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والأقليات ... إلخ، ولكن الواقع يشهد بغير ذلك تمامًا وهذا ليس في الدول المتخلفة فقط بل في دول العالم المتحضر كافة!.

بطلان الحريات المطلقة

(التقت مشاعر الناس وتعلّقت عواطفهم بكلمة سحرية خلاّبة ترمز لمبدأ جديد جذّاب اتفق في المناداة به الطبيعيون والنفعيون والجماعيون والفرديون؛ ذلك هو مبدأ الديمقراطية، ومن الذي لا تخلب الديمقراطية لبّه من الشعوب المضطهدة والعقول المغلولة؟! الشعب هو سيد نفسه، وهو مصدر السلطات، ولا وصاية لأحد عليه.

وللمواطن -أيًا كانت عقيدته أو جنسيته حريات وحقوق لم يكن ليحلم بها من قبل؛ حرية العمل، حرية التنقل، حق إبداء الرأي، حرية السلوك، حرية العقيدة، حق التظاهر والاحتجاج...

وله كذلك ضمانات لم تكن -وهو في ظل الإقطاع- لتدور له في خلد: ضمان الاتهام، ضمان التحقيق، ضمانة المحاكمة، ضمانة التنفيذ.

كل الناس بهرتهم هذه الشعارات وأسكرتهم هذه الأحلام، فحاولوا بكل جهدهم نسيان ذلك الماضي الرهيب ونبذه بكل قيمه ومثله، وإن كان من بينها الدين والأخلاق، وتحرقوا مشتاقين إلى مستقبل باهر وضّاء، وطغى على الفكر والأدب اتجاه مغرق في التفاؤل واثق ثقة مطلقة في السعادة والتقدم اللذين لا حد لهما.

ولو شئنا ذكر أقوال دهاقنة السياسة الغربية ومنظّروها خاصة في ما يتعلق بالديمقراطية وكفالتها للحقوق الأساسية للإنسان من وجهة نظرهم لخرج الأمر عن الاختصار والإيجاز، ويمكن الرجوع إلى عشرات الكتب التي أُلّفت بكل اللغات وتتحدث في هذا الموضوع، ولهذا لا داعي لتكرار ما كُتب هناك ويكفينا رأي علمائنا الأجلاء والكتاب والمحللين المخلصين الذي نستشهد بكلامهم ونركن إلى آرائهم.

والديمقراطية -كما يزعمون- تضمن للفرد الحريات التالية:-

1. حرية العقيدة:- جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان: (لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته

في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة)!.

وجاء في إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي تمت إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى في القاهرة، في 5 أغسطس 1990: (البشر جميعًا أسرة واحدة؛ جمعت بينهم العبودية لله والبنوة لآدم. وجميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسئولية؛ دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات)!![1]

وعلى ذلك فالإنسان حر –تبعًا لهذه المواثيق– في أن يصبح مؤمنًا ويمسي كافرًا، وهو حر في أن يدعو إلى كفره وإظهار دينه الجديد، والدعوة لاتباعه وممارسته وتعليمه، دون أي تدخل ولا قيد أو عقاب من الحكومة أو أئمة المسلمين أو آحادهم له.

جاء في المادة 14 من الدستور الأردني –على سبيل المثال– ما يلي: (تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلّة بالنظام العام أو منافية للآداب.

2. حرية الكسب: (تقوم الديمقراطية على نظرية أن المالك الحقيقي للمال هو الإنسان، وبالتالي فله أن يكتسب المال بالطرق التي يشاء، كما له أن ينفق ماله بالطرق التي يشاء ويهوى، وإن كانت هذه الطرق محرمة ومحظورة في دين الله تعالى، ولو أراد أن ينفق ماله كله على كلب أجرب وله من الأبناء عشرة أولاد فهو حر وله ذلك، ومن دون أن يجد من ينكر عليه!! وهذا ما يسمونه بالنظام الاقتصادي الحر، أو الرأسمالي الحر ..!

وهذا بخلاف ما عليه الإسلام الذي يقرر أن المالك الحقيقي للمال هو الله I، وأن الإنسان مستخلف عليه، وهو مسئول عنه أمام الله تعالى: كيف اكتسبه، وفيما أنفقه. فالإنسان في الإسلام كما ليس له أن يكسب ماله بالحرام والطرق غير المشروعة، كالربا، والرشوة

(1) لاحظ أن هذا الأخير لا يتكلم عن مسألة تغيير الدين والانتقال من عقيدة إلى أخرى ولكن على مسألة التساوي، وقد اختاروا عبارتهم الماكرة بعناية فائقة، وجعلوا لأنفسهم فيها مخارج لكل طرف يحاول أن ينازعهم فيها، أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون!!

والسحت، والمتاجرة فيما هو حرام وغير ذلك، كذلك لا يجوز له أن ينفق ماله في الحرام والطرق غير المشروعة، أو أن يقع في التبذير والإسراف ..)[1].

-فكل مواطن في الدولة حر في الكسب بأي صورة من صور الكسب، فلا مانع أن يتاجر في المحرمات أو ينتجها طالما أن قانون الدولة الوضعي لم ينص صراحة على تحريمها، وفي الدول الغربية الأمر أوسع من ذلك فتجارة الرقيق الأبيض وأندية القمار وغيرها من كافة الأنشطة التجارية والإنتاجية المحرمة شرعًا وعقلاً مباحة، المهم هو دفع الضرائب والمستحقات المفروضة عليه للدولة!

3. حرية الفكر: تنص المادة 19 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أن (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود). وتعطي هذه الحرية لأي فرد أن يكفر بالقيم والمبادئ السماوية، ويطعن ويشكك في أي دين أو شريعة أو قيم، ويعبر عن رأيه وفكره ويدعو إليه، وهو آمن يحميه القانون، الذي يجرّم كل من طعن فيه أو أساء إليه، كما يحدث مع سلمان رشدي، ونجيب محفوظ، ونصر أبو زيد، وغيرهم كثير.

4. الحرية الشخصية: حسب القوانين الوضعية، التي تقرّها الشرعية الدولية، الإنسان حر في نفسه يفعل فيها ما يشاء، المهم ألا يتعارض ذلك مع أحكام القانون، ولا يسبب إزعاجًا للسلطات أو تعديًا على حقوق وحريات الآخرين.

يقول الشيخ أبو الوليد الغزّي -حفظه الله- في تعليقه على الكتاب: (ومن طالع تاريخ الدولة العثمانية وتأمل في عوامل انهيارها وأسباب سقوطها رأى كيف كانت الحريات المزعومة في الدين والعلم والتجارة وفتح كنوز البلاد للأفرنج باسم السياسة والدبلوماسية وإعطاء الأقليات من اليهود والأرمن وغيرهم الحقوق المدعاة، وكيف كانت تلك الأقليات سببًا في إثارة القلاقل والفتن وضعف الأمن داخل البلاد، وكيف جعل الغرب كثيرًا من وزراء الدولة العثمانية ورجالها وبعض رؤساء الدين فيها شبكة لصيدهم وسيفًا مسمومًا

(1) من كتاب (الديمقراطية) لعبد المنعم مصطفى حليمة.

يطعنون به في أحشاء الأمة حتى آل الأمر إلى زوال سلطان الخلافة وإبعاد أسرة آل عثمان من البلاد، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

فثمار الديمقراطية التي يجنيها المسلمون اليوم مرًّا وحنظلاً من جنس ما جناه مسلمو الأندلس والمسلمون بعد سقوط الخلافة العثمانية، وإن اختلف الزمان والمكان، والله أعلم) اهـــ.

(وبناء عليه، فالتعددية وإمكانية الاختلاف العقيدي يعدّان شرطين مسبقين لقيام مجتمع ديمقراطي، فالمجتمع الذي لا يقر بحق أو حرية العبادة للجميع كيفما شاؤوا لا يصلح أن يكون ديمقراطيًا.

وقد أكد "كرن شيلدز" أن الديمقراطية نظام سياسي علماني، فالدين لا علاقة له بالديمقراطية، فهو يعد مسألة فردية خاصة لا علاقة لها بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

"فالديمقراطي يمكن أن يكون بروتستانتيًّا أو يهوديًّا، ملحدًا، أو مؤمنًا ففيما يتعلق بالدين يمكن القول إن الديمقراطية مذهب محايد يتمثل في مجموعة من المعتقدات العلمانية الصرفة. فالمفهومات الديمقراطية لا ترتبط بالبواعث الدينية أو المضادة للدين. وأي نزاع بين الدين والسياسة الديمقراطية يمكن أن يحدث فقط عند إقحام التعاليم الدينية في الشؤون السياسية ... والديمقراطي ــ نظرًا لمعتقداته السياسية ــ لا يقبل ولا يرفض أي تعاليم دينية").

(إن قيام الديمقراطية يرتبط بتوفر شروط أساسية أهمها "العلمانية" فالديمقراطية نظام للحياة قائم على حيادية الدولة تجاه القيم الدينية والأخلاقية انطلاقًا من قاعدة أساسية للبناء الديمقراطي تتمثل في "حرية العقيدة" أي حق الأفراد المطلق في تبني ما يشاؤون من عقائد دون تدخل من أحد، ودونما تأثير على مسار المجتمع والدولة، وذلك لاندراج العقيدة ضمن الخيارات الفردية التي لا يجوز للدولة التدخل فيها بحال من الأحوال.

وبناءً عليه، فالديمقراطية نظام لا ديني منبثق عن تصور عن الحياة قائم على فصل الدين عن الدنيا، ويسعى على بناء النظام السياسي على قاعدتين: قاعدة حيادية الدولة تجاه العقيدة، وقاعدة سيادة الأمة المترتبة عليها والتي تعني حق الأمة المطلق في تبني

نظام الحياة الذي تراه مناسبًا)[1] اهـــ.

(1) كتاب (المفصل في أحكام الهجرة) باب نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية ج4 ص110.

مفهوم الحريات المطلقة وتناقضاتها

فالحرية في المفهوم الديمقراطي -كما يتضح لنا-: تعني الإباحية الفردية والجماعية المقننة مهما كانت مخالفة للتعاليم السماوية والأخلاق والأعراف، في غير ما يتعارض مع مصلحة النظام الحاكم، فإن تعارضت معها ديست كل القوانين والدساتير التي تضمن تلك الحريات بالنِّعال وطبقت قوانين الطوارئ بدعوى المحافظة على الأمن القومي، مثلما حدث بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، في أمريكا وجميع الدول الأوروبية والعالم "الديمقراطي" المتحضر المزعوم، من إعطاء الصلاحيات المطلقة لقوى الأمن في التوقيف والمساءلة والحبس لمدد طويلة بدون توجيه تهمة محددة، والتجسس على الهواتف وتقييد الحريات العامة في التنقل، وتركيب كاميرات مراقبة في الشوارع والميادين العامة تعمل على مدار الساعة، تتجسس على تحركاتهم ومقابلاتهم، حتى وصل عدد تلك الكاميرات في بريطانيا وحدها أكثر من أربعة ملايين كاميرا... إلخ.

بل حتى في نطاق ما يسمونها الحرب العالمية على "الإرهاب" يستخدمون "الإرهاب" للدول الأعضاء في المنظمات الدولية من ضرورة تقديم تقارير مفصلة عن نشاطها في تجميد أرصدة الأفراد والهيئات التي تتهمها أمريكا بـــ"الإرهاب"، والإجراءات التي اتخذت لمنعهم من السفر.. إلخ، وإلا ستواجه هذه الدول العقوبات السياسية والاقتصادية من مجلس الأمن ذي القرارات التي فُصِّلت على مقاس الحاكم ورغباته!

والعدالة: "إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ".

يقول المحامي الأمريكي رمزي كلارك: "لا شك في أن المال يتكلم في المحاكم الأمريكية، ولننظر إلى عقوبة الإعدام فإننا في أمريكا لم نعدم رجلاً غنيًا في تاريخنا، ونعدم أربعة أشخاص كل أسبوع من الفقراء. وأن القضاء منحاز إلى الأغنياء لأن كلفة المحامين في أمريكا هائلة..!" اهـــ[1].

(ويقول هارولد لاسكى في كتاب ((تأملات في ثورات العصر)): ((ومن الضرورى أن يقرأ المرء تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة ((لافلوت)) التي عينها مجلس الشيوخ

---

(1) عن مجلة المشاهد السياسي، عدد 6615-21 حزيران-1997، ص11-12.

الأمريكى لبحث موضوع التدخل في الحريات المدنية ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن مدى ما بلغه هذا التدخل.

((وإن الرشوة والجاسوسية والتهديد و((البلطجة)) وسوء الاستغلال المتعمد للقضاء في أعلى مراتبه، وفي المحاكم الاتحادية الثانوية.. هذه كلها ليست سوى أشكال وفئات من التصرفات التي تعودها زعماء رجال الأعمال في أمريكا.

((وإن أكثر الاتحادات الصناعية الكبرى هناك، لتملك جيوشها الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة الطلقات، وقنابل الغازات المسيلة للدموع، لتمنع النقابيين من غزو مصانعها!

((وفي اعتقادى أننا لا نغالي في حكمنا إذا قلنا إنه حتى سنة 1940 كانت الفكرة الفاشية قد توغلت عميقًا في أذهان رجال الأعمال الأمريكيين تحت ستار قبولهم الظاهري للمبادئ الديمقراطية..)) اهـ[1].

وفي بريطانيا "أم الديمقراطية" توصل تقرير استغرق إعداده اثنتي عشرة سنة كاملة، وتكلف أكثر من 200 مليون جنيه استرليني على مدار سبع سنوات (1998–2004)، إلى أن الحكومة لا تستطيع التوصل إلى السبب في قتل 13 متظاهرًا في أيرلندا الشمالية في يوم "الأحد الدامي" (18–6–1972)، وقد قاد أهالي الضحايا حملة منذ عشرات السنين لإجراء تحقيق في الحادث، والذي وصفه "دافيد كاميرون" رئيس الوزراء البريطاني بأنه "لم يكن مبررًا وأنه كان عملاً خاطئًا"! فأي عدالة يتحدثون عنها!

وهذا لا ينطبق على المستوى الفردي داخل كافة المجتمعات التي توصف منها بالتقدم أو التي توصف بالتخلف فقط؛ بل على المستوى العالمي داخل المنظمات الدولية التي يدّعون أنها حصن العدالة والسلام العالميين والقائمة على أسس ديمقراطية تراعي قرار الأغلبية؛ كالأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة العفو الدولية ومحكمة العدل الدولية حيث نرى أبشع صور هضم حقوق الشعوب المستضعفة، والسكوت عن جرائم الدول الاستكبارية وعلى رأسها أمريكا والكيان الصهيوني في فلسطين.

---

(1) من كتاب جاهلية القرن العشرين لمحمد قطب فصل "في السياسة".

والمساواة بين الرجل والمرأة، والأبيض والأسود، والمسلم وأتباع الديانات الأخرى، يكذّبها واقع المجتمعات الديمقراطية العريقة خاصة حاملة اللواء "أمريكا" وأم الديمقراطية "بريطانيا".

فالتفرقة العنصرية بين البيض والسود لا تحتاج لبيان ويذكر أنه اتضح من الوثائق السرية التي نشرت في بريطانيا بعد مرور ثلاثين عامًا عليها، أنه كان هناك حظر لسنوات طويلة لدخول "غير البيض" إلى الجيش البريطاني حيث كان يتم تسجيل العرق الذي ينتمي إليه المجندون الجدد منذ عام 1957 وحتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ولذا فإن نسبة المجندين "غير البيض" لا تزيد عن 2% في الجيش البريطاني، ومن الصعب جدًا –إن لم يكن مستحيلاً– تغيير ثقافة الشعب البريطاني حتى يتم قبول الملونين كمواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة!.

ويعاني الغجر الذين يبلغ تعدادهم أكثر من 12 مليونًا من البشر في أوروبا المتحضرة الديمقراطية! يعانون من افتقاد أدنى مقومات المواطنة والحريات الإنسانية، ولا فرق في سوء معاملتهم بين أوروبا الشرقية أو الغربية في الإهمال والدونية في التعامل.

بل في داخل الدولة الواحدة هناك تفرقة بين أفراد الشعب رغم أنهم ينتمون لعرق واحد ولون واحد –كما يحدث في ألمانيا– حيث يعاني سكان الجزء الشرقي الذي كان تحت الحكم الشيوعي سابقًا من الإهمال رغم مرور أكثر من 20 سنة على إزالة سور برلين، ويبلغ معدل البطالة في الجزء الشرقي ضعفه في جزئها الغربي، والناس هناك يتحسرون على أيام الحكم الشيوعي!

والمساواة بين الرجل والمرأة يكذبها التفرقة بينهما في الوظائف، وفي الرواتب والأجور، رغم الحصول على نفس الدرجات العلمية في أمريكا بالذات.

فهي مساواة كاذبة زائفة، لا يريدون من الترويج لها بين شعوبنا إلا التغرير بالمرأة المسلمة للتنصل من طبيعتها وفطرتها، ودفعها للثورة على النظم والتقاليد الإسلامية والاجتماعية والأسرية، وقوانين الدول ودساتيرها تحمي هذا الحق المزعوم.

ولما كانوا يزعمون أن الديمقراطية تقوم على مبدأ المساواة –في الحقوق والواجبات– بين جميع شرائح وأفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم العقدية والدينية، والسيرة الذاتية لأخلاق الناس؛ لذا يستوي في نظر الديمقراطية أكفر وأفجر وأجهل الناس مع

أتقى وأصلح وأعلم الناس في تحديد من يحكم البلاد والعباد، وغيرها من الحقوق والواجبات ..!

وهذا النوع من المساواة لا شك في بطلانه وفساده؛ لتسويته بين الحق والباطل، وبين المتضادين المتناقضين، ومغايرته ومخالفته لكثير من النصوص الشرعية المحكمة، كما في قوله تعالى: [أفمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقًا لا يستوون][1]. وقال تعالى: [أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون][2]. وقال تعالى:[قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون][3]. وقال تعالى:[أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار][4]. وغيرها كثير من النصوص التي تدل على أن الفريقين لتناقضهما –في الاعتقاد والدين والخلق والسلوك– لا يمكن ولا يجوز أن يستويا، ومن يقول بخلاف ذلك لزمه تكذيب القرآن الكريم، وهذا عين الكفر البواح.

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: (أن من لم يفرق بين اليهود والنصارى وسائر الكفرة وبين المسلمين إلا بالوطن، وجعل أحكامهم واحدة فهو كافر)[5].

والآن نناقش قضية الديمقراطية مناقشة عقلية منطقية بعيدًا عن الحساسية التي تنتاب دهاقنة السياسة ودعاة الديمقراطية إذا ما نوقشت القضية من الناحية الشرعية فقط، أو الذين يؤمنون بأن الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتغيير واقع المسلمين في ظل الظروف الدولية الحالية، ولا يقتنعون بغيرها من الوسائل والسبل.

لهؤلاء جميعًا نوجه الحديث لعلنا نتفق على الطريق الأمثل والأولى بالاتباع لتحقيق خير الأمة وسعادتها.

---

(1) السجدة: 18.

(2) القلم: 35.

(3) الزمر: 9.

(4) ص: 28.

(5) السؤال الثالث من الفتوى رقم 6310، 145/1.

إن الديمقراطية لو كانت أفضل نظام سياسي على مر التاريخ لاختارها الله سبحانه وتعالى لأفضل مجتمع عرفته البشرية، وهو المجتمع المدني في زمن الرسول ρ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من بعده، فقد جمع كل المقومات والأركان التي تضمن نجاحه بامتياز، بدءًا من قيادة رفعت شعارات شهد الواقع بصدقها وليست شعارات للدعاية الانتخابية، ومنها:

قول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"[(1)]

وقوله ρ: "وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"[(2)]

وقوله ρ: "فليس لعربي على عجمي فضل ولا لعجمي على عربي فضل ولا لأسود على أبيض ولا لأبيض على أسود فضل إلا بالتقوى"[(3)].

ومقالة أمير المؤمنين عمر τ التي اشتهرت: "لو أن بغلة بصنعاء عثرت لخشيت أن يسألني الله عنها لِمَ لَمْ أمهّد لها الطريق؟".

بالإضافة إلى وجود الآلاف من العلماء المجتهدين والفقهاء والحفّاظ الذين جمعوا بين العلم والعمل، بحيث يسهل انتخاب مجلس للشيوخ من بينهم.

ثم مجتمع كل أفراده عدول: شبابًا وشيوخًا، فكل فرد فيهم يصلح أن يكون نائبًا عن الأمة وعضوًا في مجلس النواب.

وأخيرًا ناخبون لا يجتمعون على ضلالة كما وصفهم الرسول ρ يعرفون معنى الأمانة في الاختيار والاستعلاء على الأمور الجاهلية التي تنتاب الضالعين في النظم الديمقراطية الحالية، فهؤلاء لو انتخبوا أحدًا منهم فلا شك أنهم كانوا سيختارون أفضل العدول.

ولما كان الله سبحانه وتعالى "الذي وسع كل شيء علمًا"، وأحاط "بما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون"، قد اختار لنبيه ρ و"خير أمة أخرجت للناس" ذلك النظام السياسي الذي ساسهم به، فهذا أكبر دليل على أن النظام الديمقراطي لا يصلح لسياسة الأمة الإسلامية ولو كان خيرًا لسبقنا الصحابة إليه.

---

(1) الحجرات: 13.

(2) رواه البخاري.

(3) المعجم الكبير ج18 ص12.

ونؤكد أن جميع المسلمين بمختلف فئاتهم وطوائفهم وأحزابهم ودولهم في سفينة واحدة، سيغرقون إن غرقت، وينجون إن نجت ووصلت إلى شاطئ الأمان.

(كمثل قومٍ استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنّا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا!! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعًا)[1].

والذي يظن أنه خارج هذه القاعدة أخرق؛ فالمجتمع يضم أهله وأقاربه وعشيرته وأصهاره وأصدقاءه، فإن نجا هو بنفسه وازدادت حساباته، وانتفشت ثروته، على حساب كل هؤلاء وبقية إخوانه من المسلمين، فإنما ذلك إلى حين. وعندما يتمكن الباطل من رقاب المسلمين فلن يدع أحدًا إلا أذله واستولى على ممتلكاته.

والفقر الذي يضرب بأطنابه جعل الأمة كالمريض بفقر الدّم (الأنيميا)، وكل من يسرق أو يختلس أو ينهب ثروات الأمة وممتلكاتها كالذي يسحب من دم ذلك المريض ليعجل بقتله، والذي يساعده أو ينتخبه أو يرشحه شريك له في الجريمة ووزرهما سواء.

والمرابي الذي يأتيه الفقير ليستدين منه ما يسد به رمقه ويقيت عياله، أو الفلاح المعدم الذي يريد شراء البذور والسماد لزراعة "شبر الأرض" الذي يملكه أو يستأجره، فلا يرحمه ويأخذ منه الفائدة –التي يسمونها فائدة وهي خسران مبين–، فيزيده فقرًا على فقره وعوزًا على عوزه، فهو كالبدين الصحيح الذي يسحب دم النحيف الهزيل ويحقنه لنفسه، فما أخسّها من جريمة، وما أبشعه من منظر، خاصةً إذا قورن بتلك القمة التي يعتليها المؤمن حيث يقول ρ: "من أنظر معسرًا أو وضع عنه أظله الله في ظله"، وقال ρ: "حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء، إلا أنه كان يخالط النّاس وكان موسرًا، وكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر، قال الله عزّ وجلّ: (نحن أحق بذلك منه، تجاوزوا عنه)"[2].

ولذلك فإن عاقبة ذلك المرابي أن يسبح في الدّم الذي يمتصه من ضحاياه، فقد ورد في الحديث من رؤيا رسول الله ρ: (حتى أتينا على نَهَرٍ من دمٍ فيه رجلٌ قائمٌ، وعلى شط

---

(1) رواه البخاري.

(2) رواه مسلم.

النهر رجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجرٍ في فيه، فردّه حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجرٍ، فيرجع كما كان .. والذي في النهر آكل الرّبا)[1]

<u>وهناك نقطة جديرة بالتنويه والملاحظة:</u> إن الذي يسرق من غيره ويضبط، يسمى سارقًا ويكتب ذلك في صحيفته، ويعلن ذلك للنّاس، سواء كان الشيء المسروق ملكًا شخصيًّا أو عامًّا، فلماذا يسمى المواطن العادي سارقًا لو سرق شيئًا تافهًا ويفضح على الملأ، ولا يقال لعضو البرلمان أو المجلس البلدي أو مجلس الوزراء سارق إذا سرق بالملايين؟!.

والذي يقبل الرّشوة هو "مرتش" والذي يدفعها له "راش" والساعي بينهما "رائش" وثلاثتهم ملعون، لقوله ρ: "لعن الله الراشي والمرتشي، والرائش –يعني الذي يمشي بينهما–"[2].

فالمواطن الكبير الذي يتلقى الرشاوى على شكل مبالغ ضخمة تضاف إلى رصيده في البنك، أو تسلّم له يدًا بيد، أو يُسْنَد إليه كرسيٌ في الوزارة، أو مقعد في البرلمان مقابل الانحياز للحزب الحاكم أو إعطاء صوته له في الاقتراع السري، لماذا يستنكف أن يقال عنه مرتشي، والذي أعطاه راش؟!

والذي يزني هو "زان" يجب إقامة الحد عليه ويشهده طائفة من المؤمنين –أي علانية–.

وفي وسط السياسيين وممن يسمون بـــ"رجال المجتمع" تنتشر هذه الآفة، وربما كان للسياسي "المحترم" أولاد من الزنا معروفون، ومع ذلك يتم انتخابه للبرلمان أو الوزارة فضلاً عن عدم إقامة الحد عليه مع توفر شروط وانتفاء موانعه؟!

والمرشح الذي وضعت فيه الجماعة أو القبيلة أو جماهير الحزب ثقتها، فانتخب للإصلاح، وتحقيق مصالح الذين انتخبوه؛ فخان تلك الأمانة، وخذلهم فخالفهم –سرًا أو علانيةً– واتبع هواه، ولم يبحث إلا عن مصالحه الشخصية على حساب مصالحهم وحقوقهم، فهذا خائن، وكما خان في نطاق صغير فلا نضمن إن انتخب للمجالس النيابية أو تولى منصبًا رسميًا أن يخون الأمة بأكملها، فالذي في طبعه الخيانة يخون الأمانة مهما دقت أو عظمت، فالأمر عنده سيان.

---

(1) رواه البخاري.

(2) رواه أحمد والطبراني والبزار.

والذي يعمل في بنك من البنوك الربوية أو يتعامل بأي شكل من أشكال الربا، "مراب" ملعون بلعنة رسول الله ρ له حيث: "لعن آكل الرّبا وموكله"-رواه مسلم-، وزاد الترمذي وغيره "وشاهديه وكاتبه".

وقس على ذلك.

فيجب أن نسمي الأشياء بأسمائها، والأشخاص بأسمائهم.

فهل إذا كتب في لوحات الدعاية الانتخابية "انتخبوا فلان السارق" أو ".... الخائن" أو "... الملعون"؛ هل تظنون أن أحدًا من النّاس سينتخبه إلا من كان على شاكلته أعمى البصيرة وفي قلبه مرض؟!

فإذا كانت هذه هي الحقيقة حتى ولو لم تكتب في الدعاية، فلماذا نغض الطرف عنها ونرتضيه ليمثلنا وينوب عنّا؟!

ونفس هذا الكلام يقال لمن يصوّت في المجالس النيابية على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، خاصة الحدود.

إن الذي يعترض على إقامة الحد على الزاني إنما يريد أن تشيع الفاحشة في المؤمنين: "إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ"(1).

والذي يعطل إقامة الحدود إنما يريد أن يكثّر الزناة والسارقين وشاربي الخمر والقتلة.

وحد رجم الزاني الذي يريدون منا تغييره: إما بدعوى الإنسانية والشفقة واستشراء هذه الكبيرة بين الناس، وإما بدعوى أن ذلك همجية ووحشية -تعالت الشريعة الغرّاء عن ذلك-، إنَّ حد الرّجم موجود في التوراة غير المحرّفة باعتراف علماء اليهود وأحبارهم.

فقد (مُرَّ على النبي ρ بيهودي محمّم -أي مسوّد الوجه- مجلود، فدعاهم، فقال: "هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟" فقالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم فقال: "أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟" فقال: لا والله، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك. نجد حد الزاني في كتابنا الرّجم، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنّا إذا زنى الشريف تركناه، وإذا زنى الضعيف أقمنا عليه الحد. فقلنا: تعالوا حتى نجعل

---

(1) النور: 19.

شيئًا نقيمه على الشريف والوضيع، فاجتمعنا على التحميم والجلد. فقال النبي ρ: "اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه" فأمر به فرُجِمَ)[1].

وكل ما في الأمر أن اليهود والنصارى بدّلوا شرعة الله ويريدون أن يضلونا السبيل فنتبع سبيلهم ولذلك يزيّنون لأوليائهم من بني جلدتنا وممن يتسمون بأسماء المسلمين أن يجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق: "وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ"[2].

---

(1) رواه أحمد ومسلم وغيرهما.

(2) الأنعام: 121.

الباب الثالث

الديمقراطــية المزخــرفة ومحاذيرها

فإذا انتقلنا إلى ديمقراطية العالم الثالث فسترى العجب!

حيث لا مانع أن يكون الرئيس من: أنصاف المتعلمين، أو الفاشلين دراسيًا وأخلاقيًا، أو مجهولي الهوية، أو من أرباب المعتقلات والسجون لارتكابه جرائم جنائية أو أخلاقية، وغالبًا ما يكون من الماسون وعملاء الاستخبارات العالمية.

والجميع يدَّعي الانتماء إلي شعبه فيؤسس حزبًا لا بد أن يضع فيه كلمة: "القومي" أو "الشعبي" أو "عوامي" أو "الوطني" ... إلخ.

كما يدّعي الإصلاح وأنه ما تولى السلطة إلا لذلك، وكل أعماله تشهد بعكس ما يدّعيه: (وإذا نُهي هؤلاء عن الإفساد في الأرض، وهو العمل بالكفر والمعاصي، ومنه إظهار سوءات المؤمنين لعدوهم، وموالاتهم الكافرين، قالوا: إنما نحن مصلحون!، فجمعوا بين العمل بالفساد في الأرض، وإظهارهم أنه ليس بإفساد بل هو إصلاح قلبًا للحقائق وجمعًا بين فعل الباطل واعتقاده حقًا، وهذا أعظم جنايةً ممن يعمل بالمعصية مع اعتقاده أنها معصية)[1].

ورد في البروتوكولات ما يلي: (ولا يتم وضع المخطط وضعًا كاملاً محكمًا إلى آخر مداه، إلا على يد حاكم مستبد قاهر، يقوم على ذلك حتى النهاية، ثم يوزعه أجزاءً على جهاز الدولة، فيتعلق كل جزء بآلته الخاصة به من جهة التنفيذ، ونستنتج من هذا بالضرورة أن الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه الدولة مع اللياقة والكفاية، هو الوضع الذي يجتمع كله في يد رجل مسئول).

(وقد وجد علم السياسة بغيته المنشودة في نظرية "نيقولا ميكافيللي" صاحب كتاب الأمير، الذي يعد مصدر الإلهام للحكام والمفكرين السياسيين.

هذه النظرية تقوم على ثلاثة أسس متلازمة مستمدة من تصور لاديني صرف هي:

---

(1) (تيسير الكريم الرحمن) للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله ص 62.

* الاعتقاد بأن الإنسان شرير بطبعه، وأن رغبته في الخير مصطنعة يفتعلها لتحقيق غرض نفعي بحت – فمن الطبيعي أن ينساق بلا حرج ولا لوم وراءها.

* الفصل التام بين السياسة وبين الدين والأخلاق.

* إن الغاية تبرر الوسيلة: وهذه هي القاعدة التي وضعها ميكافيللي بديلاً عن القواعد الدينية والأخلاقية.

* وكان ميكافيللي يرى أن الدولة غاية بذاتها وأن القبض على زمام الأمور هدف برأسه، وللوصول إلى ذلك الهدف لا مانع عنده من سلوك أي سبيل وإن تنافى مع كل القيم الدينية والأخلاقية) اهـ[1].

هؤلاء الحكام يفصّلون ديمقراطية شكلية زخرفية لإضفاء الشرعية على أنظمة حكمهم الفاسدة المستبدة، ومن ثمّ ارتكاب ما يرتكبونه باسم الدستور ونيابة عن الشعب –كما يدّعون–.

وإطلاق يد الحاكم في الزّجِّ بعشرات الآلاف من الخصوم السياسيين وأعضاء الجماعات الإسلامية أو العرقية في المسالخ التي يسمونها ظلمًا وعدوانًا "السجون".

وإعدام من شاء منهم بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم "الدستوري" مهما قل عدد الفئة المتَّهَمَة بذلك. وكأن نظام الحكم "طبلية" –خوان للطعام– يستطيع أي طفلٍ أن يقلبها برجله –كما قاله الشيخ محمد نجيب المطيعي (رحمه الله) قبل ربع قرن– مستهزئًا من نظام الحكم في مصر الذي اعتقل مجموعة من تلاميذ المدارس مع معلمهم ووجه إليهم تلك التهمة.

والتهمة المعلَّبة الثانية: محاولة اغتيال "الرئيس"؟!

لذا فإن نظام الحكم في هذه الدول لا يتغير من ناحية الشكل والمضمون.

رئيس دولة (مدى الحياة)، بيده كل السلطات والصلاحيات. وهو فوق القانون لأنه هو الذي يصنعه. وفوق الدستور لأنه يطبق منه ما ينفعه. ويعدّل ويبدِّل من مواده ما شاء أن يتجرعه.

والاستفتاء جاهز، ونسبة الـــ90% مضمونة.

ينص الدستور الأردني على ما يلي:–

---

(1) موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة – قراءة في كتاب العلمانية (3) – ج12ص252.

المادة 34:

1- الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون.

2- الملك يدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه وفق أحكام الدستور.

3- للملك أن يحل مجلس النواب.

4- للملك أن يحل مجلس الأعيان أو يُعفي أحد أعضائه من العضوية.

وهذا لا يقتصر على الدستور الأردني فقط ولا على الملوك وحدهم؛ بل على الرؤساء في الدول العربية قاطبة، ويضاف إليه أنه هو الذي يعيّن المحافظين أو الولاة أو حكام المقاطعات، ومن ثم فجميع الإدارات الأمنية والسياسية فيها تدين له بالولاء التام.

وهو الذي يعيّن رئيس المحكمة الدستورية العليا، فهو يدين له بالطاعة. أي أن السلطة القضائية رهن إشارته: سَنًّا للقوانين وإصدارًا للأحكام.

وهو الذي يعيِّن رئيس لجنة الانتخابات منفردًا، وأعضاء اللجنة الآخرين بالتشاور، أي أن اللجنة الانتخابية موالية له.

وإذا كانت نسبة لا بأس بها -أو الجميع- من أعضاء مجلس الشورى ونسبة من أعضاء مجلس النوَّاب بالتعيين من قبل الرئيس منفردًا أو بالتشاور -صوريًا- مع أعوانه، وهو الذي يعيِّن رؤساء المحاكم العليا فهم رهن الإشارة كما أسلفنا، أي أن السلطة التشريعية ستُشَرِّع له ما يريد. وهكذا فالسلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية بيده، فماذا بقي للحكومة وممثلي الشعب المنتخبين "ديمقراطيًا" ليراهنوا عليه، أو أي قوة لفعل ما تعهدوا به في حملاتهم الانتخابية إذا كان ذلك خلاف ما يريده الرئيس والنخبة العسكرية التي بيدها السلطة الحقيقية؟!

وبسيطرته المطلقة على القوات المسلحة بصفته القائد الأعلى لها، وتعيينه جميع قادة الأفرع: البرية والبحرية والجوية. وكذلك أجهزة الأمن المختلفة؛ خاصة الاستخبارات. وعلاقاته بأصدقائه وحلفائه وأوليائه الغربيين ومن هم على شاكلته من حكام المسلمين وغير المسلمين يضمن له كل ذلك حماية ظهره.

يقول الكواكبي: (وأشد مراتب الاستبداد التي يُتَعَوذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول: كلما قل وصف من هذه الأوصاف خفَّ الاستبداد إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب الموقت المسئول فعلاً، وكذلك يخف الاستبداد طبعًا كلما قل عدد نفوس الرعية، وقل الارتباط بالأملاك الثابتة، وقل التفاوت في الثروة، وكلما ترقى الشعب في المعارف)[1] اهـــ.

و"سيادة" الرئيس أو الملك فوق المساءلة، فلا يطاله الانتقاد أو الاتهام لأن ذلك امتهان لكرامة الأمة، ولأن كباش الفداء من الوزراء والمحافظين وغيرهم معدّة سلفاً.

لا يضطر للاستقالة إلا إذا وصل الدّمار مرحلة لا يمكن إخفاؤها، والفساد درجة لا يخفى عوارها، وحدثت انتفاضة شعبية تجبره على التنحي عن السلطة مثل ثورات الربيع التي تجتاح الدول العربية الآن وكان من أبرز نتائجها إزاحة نظام مبارك في مصر، وابن على في تونس ورؤساء ليبيا واليمن وسوريا على الطريق. والتي وإن كانت قد أزاحت الرؤوس إلا أن الطغمة الحاكمة والنظام الاستبدادي قائم لم يتغير، وسوف يتم الضحك على الشعوب بإدخالها في لعبة الديمقراطية الصورية التي طبقت في العراق وأفغانستان، بالسماح بتشكيل أحزاب علمانية في الأساس، وبعض الأحزاب الإسلامية المستترة، ويتنافس الجميع في الانتخابات النيابية والرئاسية.

وقد يفوز حزب من الأحزاب المحسوبة على الإسلاميين بالأكثرية دون الأغلبية المطلقة في الانتخابات النيابية، ومن ثمَّ لا بد من التحالف مع الأحزاب العلمانية لتشكيل الحكومة في مقابل التنازل عن كثير من الشعارات والثوابت التي كان يتمسك بها هذا الحزب وإلا لن يتم التحالف؛ وقد يفوز شخص من المحسوب على الإسلاميين أو السلفيين في انتخابات الرئاسة؛ ولكن ستبقى القوة الحقيقية في يد القوات المسلحة والقوات الأمنية والاستخباراتية.

وسيكون لبقايا النظام البائد يد طولى في إدارة شئون البلاد بما يتفق وتحقيق مصالحهم الذاتية من ناحية، واستمرار الهيمنة الأمريكية واليهودية على مقاليد السلطة من ناحية أخرى، وستستمر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تطحن الشعوب لأن اللصوص والعملاء سوف يتناوبون كراسي المجالس النيابية، والمناصب الوزارية، طالما لم يكن

---

(1) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص38.

الحكم لله، ولم تكن الشريعة الإسلامية هي التي تحكم البلاد والعباد. وما لم يكن مقياس تقويم الرجال هو التقوى والعلم الديني والدنيوي فستظل الأمة تدور في حلقة مفرغة، لأن تركيا التي يدندنون حول تجربتها الرائدة احتاجت إلى ثلاثة أجيال حتى تتخلص -نسبيًا- من هيمنة العسكر على مقاليد الأمور.

(فقد استغرقت النقلة من حكم عسكري مباشر يفرض العلمانية إلى حكم "ديمقراطي" يفسح المجال أمام التعددية الحزبية شرطَ التزامها بالمرجعية العلمانية جيلاً كاملاً، ثم كان على القوات العسكرية التي تحوّلت إلى "حارس للعلمانية التركية" أن تقوم بثلاثة انقلابات عسكرية على الديمقراطية، لتحمي العلمانية من أحزابها وممّا تغلغل فيها من فساد مكشوف، أو أوصلت إليه من إخفاق سياسي واقتصادي، أو للحيلولة دون عودة ظهور التيار الإسلامي سياسيًّا وإن بقي الالتزام بالمرجعية العلمانية مفروضًا عليه. ولم يعد منطقيًّا بعد هذه التجربة الطويلة لتسلّح العلمانية عسكريًّا، أن يُطرح السؤال عن حقيقة تعبير التوجّه العلماني عن الإرادة الشعبية وفق معايير الديمقراطية. وهذا ما يستتبع سؤالاً آخر: متى يتحقق الرجوع إلى الإرادة الشعبية في اختيار المرجعية في الحياة والحكم، وليس في اختيار الأحزاب والسلطة وهياكل الحكم فحسب؟..

وخلال الجيل الثالث من التجربة التركية، التي يرمز إليها اسم أربكان ثم اسم أردوغان، لم تدع الدولة التركية تحت السيطرة العلمانية العسكرية سبيلاً من السبل إلا وسلكته للحيلولة دون أن يصعد التوجّه الإسلامي عبر صناديق الانتخاب -مع الالتزام المفروض بالمرجعية العلمانية- إلى سدّة الغالبية، وشملت تلك السبل، الحظر، والاعتقال، والأحكام القضائية الجائرة، والحرمان من ممارسة العمل السياسي، والضغوط لإسقاط الحكومة، والضغوط على بقايا الأحزاب العلمانية الخالصة لتتوحّد في جبهة واحدة)(1) اهـ.

فهل الشعوب العربية والإسلامية بوضعها الراهن وأزماتها القاتلة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا على استعداد للمرور بتلك المراحل، والانتظار لثلاثة أجيال أو أربعة لتغيير الحال؟!

---

(1) من مقالة لنبيل شبيب -كاتب ومحلل سياسي سوري مقيم في ألمانيا- نقلاً عن موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة – تجربة العلمانية والإسلام في تركيا- ج12ص365.

أما الحكومة فالهدف الأساسي منها هو إعطاء المصداقية للحاكم والشرعية لتصرفاته، والإيهام بأنه لا ينفرد بتصريف شئون الدولة، بالإضافة إلى الاضطلاع بالشئون المالية والإدارية والسيطرة على الوضع الأمني في البلد.

وهي الحائط الذي يتلقى اللوم والانتقادات –لأن الرئيس لا يخطئ كما يصوره الدّجالون– والوقوف كالمتهمين في المجلس النيابي للرد على استجوابات أعضاء المجلس، وغالبًا ما تتم إقالتها وسط الاتهامات واللعنات لتحل محلها حكومة أخرى لتلقى نفس المصير .. وهكذا دواليك.

وإذا كان الناس في 68 دولة في أمريكا وأوروبا والدول الديمقراطية العريقة –كما جاء في استطلاع الرأي الذي أجراه معهد جالوب– قد ذكروا أن حكوماتهم المنتخبة ديمقراطيًا لا تمثلهم ولا تهتم بقضاياهم ولا تبحث عن رغباتهم، ولم يشذ إلا سكان الدول الاسكندنافية وجنوب أفريقيا، فما بالنا بالدول المتخلفة والتي تطبق الديمقراطية الصورية الزخرفية والتي يتم تعيين الحكومة فيها وإن ادعت أنها جاءت نتيجة إجراء انتخابات حرة ونزيهة!.

وأما أعضاء المجالس النيابية فيفترض أنهم يمثلون كلا الجنسين: الذكور والإناث من جميع العرقيات والديانات والأقليات –الطائفية والمذهبية–، والمناطق الجغرافية والسياسية، وجميع الاتجاهات الفكرية والثقافية الأصيلة والدخيلة، ولذلك يدخل المجلس النيابي في الدولة التي تدّعي أن دينها الرسمي الإسلام نائبًا عن شعبها ذي الأغلبية الساحقة المسلمة: المسلم والنصراني واليهودي والمشرك والمجوسي، والبريلوي والقادياني والحبشي والشيعي وغيرهم، والشيوعي والإباحي والعلماني، والارستقراطي والرأسمالي والماركسي وغيرهم، والحاصل على أعلى الدرجات العلمية والأمي الذي لا يستطيع إلا كتابة اسمه؛ كلهم سواء!

المهم الفوز في الانتخابات العامة.

على أن يكون غالبية أعضاء المجلس موالين للحاكم، وأن تكون المعارضة ضعيفة مهمّشة لا تقدم ولا تؤخر في تمرير القوانين التي تتعلق بالقضايا المصيرية التي يقرها المجلس.

هذه الغالبية العظمى التي تقر تلك القوانين لا وظيفة لهم إلا تحقيق أكبر قدر من المكاسب الشخصية والحزبية، وحل مشاكل أبناء الدائرة الانتخابية أو القبيلة التي ينتمي إليها على حساب مصالح الأمة وقضاياها المصيرية، فهم أبعد ما يكونون عن فهم المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية الشاملة حتى يناقشوها ويدلوا بآرائهم فيها. وحتى إن فهموها فهم أثناء مناقشتها ما بين نائم ومصفق ومشغول بمناقشات جانبية خاصة، وفي النهاية تُقَرُّ المشروعات المقدمة من الحكومة بالإجماع!

(فمن أعظم مظاهر حرمة المشاركة في المؤسسات الديمقراطية وعلى رأسها البرلمان.

إذ تنص الديمقراطية على التزام جميع الأعضاء في المؤسسات الديمقراطية وعلى رأسها البرلمان على مبدأ حرية تأييد أو معارضة أي تشريع أو قانون أو قرار مطروح للتصويت. ولكن ...

وضع ما شئت من الخطوط الحمراء تحت هذه الـــ (لكن):

يقر الجميع سلفًا بمبدأ دستورية أو مشروعية أي قرار وأخذه قداسة التشريع حال التصويت عليه بالأغلبية. وإلزام الأمة به بصفته حلالاً صوابًا واجب الإنقاذ على جميع أفراد الأمة .. بدءًا من رأس الدولة (نظريًا) . وانتهاء بأصغر فرد في الأمة (فعليًا) مرورًا بأعضاء البرلمان أنفسهم بمن فيهم من أيده أو عارضه.

فلو طرح مشروع لتقنين الربا أو أي محرم من المحرمات الصريحة.. أو السياسات المحرمة أو الخيانية مثلاً. وهذا مثال قد تكرر كثيرًا في جميع برلمانات البلاد العربية والإسلامية.. فقد وقف (الإسلاميون الديمقراطيون) بالطبع موقف المعارضة.. وفازت كل تلك التشريعات المحرمة شرعًا بالأغلبية بسبب الأغلبية العلمانية كما هو واقع الحال دائمًا حتى الآن. وهنا يأخذ التشريع صفته الدستورية من الأغلبية المؤيدة والأقلية المعارضة كما أسلفنا. وقد سلم (الإسلاميون)! كما كانوا قد أقروا سلفًا بحكم قوانين اللعبة الديمقراطية، بإلزام الأمة بهذا التشريع. وبالرضا به وبالالتزام به والعمل على إنفاذه في الأمة والحكم به بغير ما أنزل الله..)[1] اهـــ.

والآن نرى لزامًا علينا أن نتعرض لبعض المنزلقات والمحاذير التي قد يقع فيها من يدخل في لعبة الديمقراطية من قادة المسلمين الطيبين وعامتهم الذين يظنّون أنها الطريق

---

(1) المفصل في شرح آية (لا إكراه في الدين) باب: مفهوم الديمقراطية عند الإسلاميين ج3 ص143.

الأسلم للتغيير في ظل المعطيات الحالية، وأن نحاول إيضاح بعض النقاط حول حكم الشرع كما فهمناه:

أولاً: كيف يمكن الجمع بين الإيمان بأن الله هو الواحد الأحد المتفرد بالحاكمية، والديمقراطية التي تدّعي أن الشعب هو الذي يتولى حكم نفسه بنفسه؟!

وإذا كان الله I لا يقبل معه شريكًا في الأمر حيث يقول تعالى: "أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه"[1]؛ فكيف بمن يجعل الأمر كله للشعب وليس لله؟! فإن اختار الشعب -حقيقةً أم زورًا- عدم تطبيق أحكام الشريعة، والتحاكم إلى الدستور الإنجليزي أو الأمريكي، أو استحداث دستور جديد يجمع بين الأمرين معًا الشريعة الإسلامية والدساتير الوضعية التي يسمونها (شرعية)، فلا اعتراض على رغبة الشعب، ولتكن الدولة علمانية!

يقول تعالى: "أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ"[2]

<u>وطبعًا إذا اجتمعت الشريعة الغرَّاء والشرعية المزعومة في دستور واحد، فالغلبة للشرعية الدستورية دون الشريعة الربانية</u> إذا اختلفا في مسألة من المسائل، تطبيقًا للقاعدة التي كان يتبعها المشركون في مكة: "فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلاَ يَصِلُ إِلَى اللّهِ وَمَا كَانَ لِلّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَآئِهِمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ"[3]

إننا بمجرد عرض الشريعة على الاستفتاء الشعبي نكون قد أوقعنا أنفسنا والمسلمين في دائرة الهلاك؛ لأن من يقول: "نعم للشريعة فقط" دون شراكة من أي نوعٍ للقوانين الوضعية، وحتمية التنفيذ دون تعديل ولا تأجيل فذاك هو المؤمن.

وأما من رفض تطبيق الشريعة جملةً وتفصيلاً، وقدح في أحكامها وصلاحية تطبيقها في العصر الحاضر فذاك الكافر.

وأما من أراد أن يجمع بين الشريعة والشرعية المزعومة، فذاك المشرك، وذلك مما يجب أن يُعْلَم من الدين بالضرورة.

---

(1) رواه مسلم.

(2) الأعراف: 54.

(3) الأنعام: 136.

إن شريعة الله أعلى وأجلّ من أن تعرض على عامة الناس: الصالح منهم والطالح، والمؤمن والمنافق، والمسلم صحيح الاعتقاد وأصحاب البدع والطرق والمذاهب الشاذة أو الخارجة عن الإسلام لتشريحها والأخذ ببعضها أو ردها بالكلية، مثلما حدث عند صياغة الدستور الموقت للعراق من الاختلاف حول الاعتراف بالشريعة الإسلامية: هل هي المصدر الرئيس للتشريع أي تقبل معها شركاء وفي هذه الحالة لها الأفضلية، أم أنها أحد مصادر التشريع فتستوي مع بقية المصادر فإن شاؤوا عملوا بها وإن شاؤوا اختاروا المصادر الأخرى، أم أنها ليست من مصادر التشريع بالكلية!!

فأي كفر أكبر من هذا الكفر! وأي استهزاء ولعب بدين الله من قبل أرباب موائد القمار والحانات الذين تربوا في أمريكا وأوروبا، والضآلين من أتباع المذاهب الشاذة والمنحرفة الذين كانوا لا شيء ثم يريدون أن يكونوا كل شيء!

إن قبول التحليل والتحريم من الدساتير الوضعية وإطاعة البشر في ذلك شرك بالله، لأن الذي يحلل ويحرّم هو الله سبحانه وتعالى؛ فمن أحل ما حرّمه الله أو حرّم ما أحله، فقد جعل نفسه ندًا لله، وادّعى الربوبية.

والذي يطيعه فقد عبده من دون الله كما أوضحه النبي ρ لسيدنا عدي بن حاتم τ من أن سبب كُفر من كَفَرَ من بني إسرائيل أن أحبارهم ورهبانهم أحلّوا لهم ما حرّمه الله، وحرّموا عليهم ما أحله لهم، فأطاعوهم في ذلك.

يقول الله تعالى في الحديث القدسي: "إني خلقت عبادي حنفاء فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرّمت عليهم ما أحللت لهم"[1].

ويقول تعالى في القرآن الكريم: "وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَـذَا حَلاَلٌ وَهَـذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ"[2]

وكيف يدّعي الإيمان من لا يرضى بالله حكمًا؟! وكيف يدّعي الحب من يطيع غير سيده وخالقه ومولاه؟!

يقول الله عزّ وجلّ: "قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ"[1]

---

(1) رواه مسلم.

(2) النحل: 116.

يقول سيد قطب –رحمه الله–: (إن الناس في جميع الأنظمة الأرضية يتخذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون الله، يقع في أرقى الديمقراطيات، كما يقع في أحط الديكتاتوريات سواء ..

إن أول خصائص الربوبية هو حق تعبيد الناس، حق إقامة النظم والمناهج والشرائع والقوانين والموازين، وهذا الحق في جميع الأنظمة الأرضية يدعيه بعض الناس في صورة من الصور، ويرجع الأمر فيه إلى مجموعة من الناس على أي وضع من الأوضاع، وهذه المجموعة التي تُخضع الآخرين لتشريعها وقيمها وموازينها وتصوراتها هي الأرباب الأرضية التي يتخذها بعض الناس أربابًا من دون الله، وإن لم يسجدوا لها ويركعوا، فالعبودية عبادة لا يتوجه بها إلا لله.

وقال: أظهر خصائص الألوهية بالقياس إلى البشرية تعبيد العبيد، والتشريع لهم في حياتهم وإقامة الموازين لهم، فمن ادّعى لنفسه شيئًا من هذا كله فقد ادعى لنفسه أظهر خصائص الألوهية، وأقام نفسه للناس إلهًا من دون الله ..

عندما يدّعي عبد من العبيد أن له على الناس حق الطاعة لذاته، وأن له كذلك حق إقامة القيم والموازين لذاته، فهذا هو ادعاء الألوهية، ولو لم يقل كما قال فرعون: [أنا ربكم الأعلى]، والإقرار به هو الشرك بالله أو الكفر، وهو الفساد في الأرض أقبح الفساد.

فأيما بشر ادّعى لنفسه سلطان التشريع للناس من عند نفسه فقد ادّعى الألوهية اختصاصًا وعملاً، وأيما بشرٍ آخر اعترف لذلك البشر بذلك الحق فقد اعترف لـــه بحـــق الألوهية سواء سماها باسمها أم لم يسمها ..

إن الذي يملك حق التحريم والتحليل هو الله وحده، وليس ذلك لأحد من البشر، لا فرد ولا طبقة ولا أمة ولا الناس أجمعين إلا بسلطان من الله وفق شريعة الله)[(2)].

<u>وهنا لا بد من الإشارة إلى خطورة الزّج باسم الإسلام في العملية الانتخابية والديمقراطية عامةً، تحت لافتات متعددة، ورفع شعارات إسلامية خلال الحملة الانتخابية.</u>

فالأحزاب الإسلامية –وهذه هي القاعدة– لن تنجح في الحصول على الأغلبية المطلوبة، وعندها سيقال إن الشعب رفض الإسلام وأراد العلمانية، والشعب من ذلك براءٌ، لأن

---

(1) آل عمران: 31–32.

(2) في ظلال القرآن 471/1.

الانتخابات لا تمثل القاعدة العريضة فعليًا، ونسب التصويت المتدنية، وعزوف الجماهير عن المشاركة في العملية الانتخابية برمتها أمر معروف للجميع.

والذي صوّت منهم لصالح الأحزاب العلمانية أو اليسارية أو اليمينية؛ فإنما كان ذلك خوفًا من السيف والجلاد، أو جهلاً بحكم الإسلام فيما فعلوه، أو لتحقيق مكاسب شخصية، أو سيرًا مع التيار السائد ونصرة عصبية.

والذين لم يدلوا بأصواتهم –وهم الأغلبية الساحقة– أرادوا رفع الحرج عن أنفسهم والتعبير "سلبيًا" عن رفضهم بالامتناع عن التصويت ولكن هذا قد لا يرفع عنهم التبعة وقد لا يعفيهم عن المسئولية لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس، وليس معنى ذلك الدعوة لاشتراك الجماهير في التصويت، ولكن يجب على الأمة أن تعلن رفضها للنظام الديمقراطي برمته، والانتخابات وما يترتب عليها من نتائج؛ لأن المسألة تتعلق بعقيدة الأمة والتوحيد، وتسليم حاضر الأمة ومستقبلها للنظام الحاكم ومن يدورون في فلكه ويحظون برضاه يتلاعبون بهما باسم الديمقراطية والنيابة عن الأمة، فلا يجوز اتخاذ موقف سلبي حيالها لأنهم بذلك يعطون الفرصة للحكومة لترتكب كل ما ترتكبه باسم الشعب.

وحتى لو فرض أن أحد الأحزاب الإسلامية استطاع الحصول على الأغلبية المطلوبة وتشكيل الحكومة فسيكون كـــ"من يملك ولا يحكم".

لذا يجب أن ننأى بالإسلام عن المزايدة، وأن يدّنس اسمه ورسمه خلال الحملة الانتخابية من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمرئية في صورة الاستهزاء بالعلماء واللحية والحجاب والعمامة وغيرها عن طريق الهَمَل من السياسيين ومدّعي الفن!

والله سبحانه وتعالى قدّم الكفر بالطاغوت على الإيمان بالله لمن أراد الاستمساك بالعروة الوثقى في قوله تعالى: "فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"[1] وإعطاء حق الحاكمية للشعب هو إيمان بالطاغوت وليس كفرًا به.

(1) البقرة: 256.

وكذلك شرع الله القتال للقضاء على الفتنة حيث يقول تعالى: "وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"[1] فمن لم يجعل الأمر كله لله فقد أراد الفتنة أو على الأقل فقد ارتضاها!

والأمر الأشد خطرًا في الزّج باسم الإسلام في "اللعبة الديمقراطية" والدخول في تحالفات سياسية لتشكيل حكومة أقلية أو حتى الجلوس في المعارضة، ذلك الأمر هو تمييع قضية الولاء والبراء، بالكفِّ عن التشهير بقادة الأحزاب المخالفة للشريعة ونقد برامجها ورموزها؛ لأجل مصلحة عارضةٍ مهما قيل عنها فإنها لا تقف أمام سيل المفاسد الجارف المترتب عن تلك المجالسات والمجاملات، وإلا فإنهم لن يدخلوا معنا في تحالف، أو التعرض لإسقاط العضوية ومواجهة المحاكم بتهمة التشهير والطعن، والكفر بالنظام العلماني للدولة.

والله سبحانه وتعالى ينهى عن الركون لهؤلاء في قوله تعالى: "وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ"[2]

ولا ولايتهم وطلب النصرة والعون منهم: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"[3] "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاء مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ"[4]

وأنّى لمن أراد أن يقيم الشريعة الإسلامية ويطبقها في حياة الناس أن يتحالف أو يستنصر بألد أعدائها الذين يعملون ليلاً ونهارًا لنشر الرذيلة والفساد بين المؤمنين، ويمكرون ليصدوا عن سبيل الله؟! حتى وإن زعموا أنهم مسلمون يصلّون ويعتمرون، والله يبين حكمهم ويفْصل في أمرهم:

---

(1) الأنفال: 39.

(2) هود: 113.

(3) المائدة: 51.

(4) الممتحنة: 1.

فأولئك الذين يريدون أن يجعلوا أحكام الشريعة عضين فيؤمنون ببعضها فيطبقونه، ويكفرون ببعضها فيهملونه، ويريدون أن يتخذوا بين الشريعة والدساتير الوضعية الأخرى سبيلاً، لا يخرجون عن تلك القاعدة الربّانية:

"إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً أُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا"[(1)].

إن الإسلام يفرض علينا أن نبرأ من طوائف الكفر والظلم والفسوق والعصيان والابتداع في الدين (كلٌ بحسب حاله وقربه وبعده من الحق)، وأن نفضح سوءاتها والمجاهرين بها والقائمين عليها حتى لا يغتر بهم أحدٌ من المسلمين فيفتن بهم، أو من غير المسلمين فتصده عن سبيل الله، أو يظن أنهم يمثلون الإسلام، ويجب أن نعلنها مدويةً كما أعلنها سيدنا إبراهيم أبي الأنبياء ρ والذين آمنوا معه لقومهم: "قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ"[(2)]

فهل يا ترى يستطيع سالك درب الديمقراطية تطبيق هذه القاعدة؟

إن الديمقراطية تفرض على منتهجها أن يتعامل بأدب ولطف مع الآخرين مهما كانت نوعياتهم ومجاملتهم ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم، واستخدام الألفاظ التي تناسب كل قيادي منهم في الساحة على حسب مكانته وسلطته، لا على حسب خلقه ودينه.

يقول ρ: "إنَّ أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجلُ يلقى الرجلَ فيقول له: يا هذا اتق الله ودع ما تصنع، فإنه لا يحل لك. ثمّ يلقاه من الغد وهو على حاله، فلا يمنعه ذلك من أن يكون أكيله وشريبه وقعيده. فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض، ثم قال: "لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ

---

(1) النساء: 150-151.

(2) الممتحنة: 4.

ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ (78) كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ"[1]

ثمّ قال ρ: "كلا والله لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهنَّ عن المنكرِ ولتأخُذُنَّ على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطرًا، ولتقصرُنَّه على الحق قصرًا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعضٍ، ثم ليلعنكم كما لعنهم"[2].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: (أن ناسًا قالوا له: إنَّا ندخل على سلاطيننا فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم! قال ابن عمر رضي الله عنهما: "كنَّا نعدُّ ذلك نفاقًا على عهد رسول الله ρ")[3].

(وجميع الإسلاميين الديمقراطيين بلا استثناء وهم يدخلون في هذا المجال يقرون إما اعتقادًا أو موافقةً للحال بجملة من الأشياء ويلزمهم بذلك النظام الدستوري النيابي وقوانين الانتخابات ومن ذلك:

1....الاعتراف بشرعية النظام وشرعية الحاكم سواء كان رئيسًا أو ملكًا أو أميرًا.

2....الاعتراف بالدستور المعمول به في البلاد والقسم بالشرف والمعتقد على صيانته واحترامه والعمل به.

3....الاعتراف بالمبادئ الأساسية للدولة والنظام القائم وأسس تكوينه بحسب حالته.

4....الاعتراف بمبدأ المساواة في الحقوق السياسية من حيث حق الترشيح والانتخاب والتصويت داخل المجلس بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو المعتقد أو أي اعتبار آخر.

5....الاعتراف بمبدأ تداول السلطة وحق الجميع في المنافسة والتمثيل النيابي.

6....الاعتراف بمبدأ الالتزام بقرارات الأغلبية ونفاذها دستوريًّا وقانونيًّا بصرف النظر عن الموقف الخاص أثناء التصويت منها واعتبارها نافذة في الأمة بمجرد صدورها بالأغلبية.

---

(1) المائدة: 78-79.

(2) رواه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن.

(3) رواه البخاري.

7....الاعتراف والتوقيع على قانون الانتخابات المعمول به بحسب كل حالة والتي تفصِّل فيها السلطات دائمًا القوانين بحيث تكون النتائج كما تشتهي.

8....الاحتكام للدستور والمحاكم الرسمية والقوانين المعمول بها حال المنازعات في أي إشكال بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أو داخل مكونات أي من تلك السلطات.مع العلم المسبق بحق الرئيس أو الملك بحل البرلمان وتعليق الحياة الدستورية من أجلها كما في معظم الحالات. وهناك شروط أخرى يلزم بها المشاركون في العملية الانتخابية في بعض الحالات الخاصة ببعض البلدان كمنع تشكيل الأحزاب على أساس ديني مثلاً كما في معظم البلاد العربية والإسلامية كالحالة في مصر. وكالاعتراف بعلمانية الدولة أساسًا وبنيةً كما في تركيا مثلاً وكالاعتراف بواقع الاحتلال المباشر كما في حالات مثل فلسطين والعراق اليوم) اهـ[1].

ومن بين المحاذير والسقطات التي لا بد من الوقوع فيها للدخول في ائتلاف مع الأحزاب الأخرى، الإقرار بتعيين من يرشحونهم أيًا كانت صفاتهم وجنسهم: رجل أو امرأة. طاهر أم فاجر. مسلم أو زنديق. عالم أم جاهل. ونحمّل أوزارهم للدين والشريعة من خلال ربط أنفسنا بهم أمام الرأي العام.

وحتى من داخل الحزب نفسه يتم مراعاة القبلية والعشائرية والشعبية والولاء للزعيم على حساب العلم والكفاءة والأهلية لتولي المناصب القيادية وذلك على الرغم من علم قادة تلك الأحزاب لحكم الشريعة بعدم جواز ترشيح أحدٍ للمسئولية أو العمل وهناك من هو أكفأ وأحق بذلك منه لأن ذلك خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.

عن ابن عباس τ عن رسول الله ρ: "من استعمل عاملاً من المسلمين وهو يعلم أن فيهم أولى بذلك منه وأعلم بكتاب الله وسنة نبيه فقد خان الله ورسوله وجميع المسلمين"[2].

وكذلك من الأمور المستنفرة تزكية النفس، لأن كل حزبٍ بما لديهم فرحون يظنون أنفسهم الأكفأ والأخلص والأطهر، والله أعلم بمن اتقى.

(1) المفصل في شرح آية (لا إكراه في الدين) باب مفهوم الديمقراطية عند الإسلاميين ج3 ص138.

(2) سنن البيهقي الكبرى ج10 ص118.

ويدخل في ذلك الحرص على الإمارة أو تولي أمر من أمور المسلمين، لقوله ρ: "لن نستعمل على عملنا من أراده"، وقوله ρ: "إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامةٌ يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة)[1].

أضف إلى ذلك الكبر والعجب، والحسد، وحب الظهور ... إلخ من أمراض القلوب التي تصيب الإنسان الذي تتابعه الكاميرات ووسائل الإعلام لتكتب أقواله وأفعاله وتنشر صوره في كل تلك الأحوال.

هذا كان بالنسبة لقادة الأحزاب المنضوية تحت لواء الديمقراطية سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية.

أما جماهير تلك الأحزاب والمناصرون لها أو الذين يصوِّتون لصالحها، فلهم عثرات وزلات تنتظرهم خاصة تلك الأحزاب التي ترفع شعارات مخالفة لكتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسوله ρ، أو التي تدعو إلى القومية والعصبية القبلية وتتاجر بقضايا القبائل والعشائر والعرقيات.

ولعل من أخطر هذه الأخطاء التي قلَّما ينتبه لها الناس أو يلفت العلماء انتباههم لها ويبينوا لهم خطورتها:-

1-<u>التعاون على الإثم والعدوان:</u> فالذي يؤيد فردًا من الأفراد أو حزبًا من الأحزاب، وهو يعلم سوء طويته ومقصده من ترشيح نفسه في الانتخابات، مشارك لذلك المرشح في الإثم ومعاون له على معصية الله إن أساء استغلال مقعده في المجلس النيابي أو الوزارة، لأن (من دعا لظالمٍ بطول البقاء فقد أحب أن يُعْصى الله)[2]، فكيف بمن وافقه ونصره، ودعمه ليعصى الله بنفسه ويدفع الآخرين أو يجبرهم على عصيانه؟!

وقد قال رسول الله ρ: (من أعان ظالمًا ليدحض بباطله حقًا فقد برئت منه ذمة الله وذمة رسوله)[3].

---

(1) رواهما البخاري.

(2) ذكره البيهقي في الشعب وابن أبي الدنيا في الصمت من قول الحسن البصري، وأخرجه أبو نعيم في ترجمة سفيان الثوري من قوله.

(3) المعجم الكبير للطبراني ج11 ص114.

ولذا يجب على من يفعل ذلك عن علم أم فعله عن جهلٍ ثم علم أن ينكر عليهم ويسعى في تغيير المنكر؛ وإلا فسيشاركهم أوزارهم كاملة من تشريع غير ما أنزل الله وما قد يرتكبونه في حق الأمَّة من سرقة واختلاس ورشوة وخيانة ... إلخ.

2-العصبية الجاهلية: تعتمد معظم الأحزاب في الدول المتخلفة أساسًا على نشأتها على خلفية عصبية: إما عصبية عرقية، أو عصبية طائفية، أو عصبية عشائرية، أو عصبية دينية مذهبية ... إلخ. والكل يستميت في الدفاع عن العصبية التي يدين بالولاء لها.

وكل هذه العصبيات في النّار إلا ما كانت "لتكون كلمة الله هي العليا" لقوله ρ: "من قاتل تحت راية عمّيّة فمات مات ميتة جاهلية". (من قاتل تحت راية عمية إلخ: بكسر عين وضمها وبكسر ميم وبياء مشددتين، أي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه كقاتل القوم عصبية فهو فعيلة من العمى الضلالة، والعصبية معاونة ظلم للتعصب والمحاماة والموافقة عمن يلزمك أمره أو تلتزمه لغرض. وقوله: فقتلته جاهلية أي من صنيع أهل الجاهلية والكفر والجاهلية زمان الفترة)[1].

وهذه العصبية قد توقع صاحبها في كثير من كبائر الذنوب منها:-

أ-شهادة الزور:

فكل من يؤيد حزبًا أو شخصًا ويمنحه صوته ليدخل المجالس النيابية ويمثل الأمة فيها وهو ليس أهلاً لها، فقد شهد شهادة الزور وهي من أكبر الكبائر لقوله ρ: (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئًا فجلس؛ فقال: ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور، فما زال يكررها)[2].

لأن ذلك تعديل لشخص مجروح، وتحسين لشخص مقبوح، وتمكين لفرد مقدوح، لاستغلال المنصب وهو آمن في تحقيق الثراء المحرّم، والكسب غير المشروع، والاستعلاء على الناس بدون حق، ولا أدل على ذلك من آصف علي زرداري اللص الذي لا تزال صوره إبان سجنه تلاحقه حتى بعد أن صار رئيسًا لباكستان النووية!

ب- التغاضي عن الأصل والمعدن:

---

(1) شرح سنن ابن ماجه ج1 ص283.

(2) متفق عليه.

فالأصل في السياسة الحديثة -عامة- والديمقراطية -خاصة- التغاضي عن التفتيش في ماضي الزعامات والقيادات، وما عُلِمَ من سوء منبت أو تاريخ مشين، أو جهالة أصل ونسب، يُنْسى أو يُنَسَّى؛ وآلة الإعلام الجبارة كافية للتغطية على السوءات، وإظهار الهزائم كبطولات، وتحسين الوجه القبيح.

ولكن المؤمن لا يتغاضى عن الأصل خاصة فيمن ينتخبه لأنه سيتحمل تبعة هذا الانتخاب، إنْ قصَّر في هذا الأمر الخطير الذي يتعلق بمصير الأمة.

فالمؤمن مكلف في الأمر المتعلق به شخصيًا في مثل قضية الزواج أن يُحْسِنِ اختيار الزوجة، لقوله ρ: "تخيَّروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم"[1]، فكيف بمن يتعرض لقيادة الأمة ويؤتمن على أعراض المؤمنين جميعًا وأرواحهم وممتلكاتهم؟

والذي يتقدم لإمامة المسلمين وقيادتهم لا بد وأن يكون حسن السمعة طيب المنبت لقوله ρ: "تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، وتجدون خير الناس في هذا الشأن أشدهم له كراهيةً، وتجدون شر الناس ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجهٍ وهؤلاء بوجه"[2].

فأبناء سلالة الخيانة والزندقة وجهالة الأصل لا يؤمل فيهم خيرٌ -إلا ما رحم ربك-، ويجب أن ينحّوا عن التحكم في رقاب المسلمين وأموالهم، قطعًا لدابر ما توارثوه من العمالةِ التي يُسلِّمها سابقهم للاحقهم، ويخلِّفها أولهم لآخرهم، ومعاناة الأمة الإسلامية من خياناتهم ودسائسهم ظاهرة بادية للعيان.

ج- المخاصمة بالباطل:

يقول الله عزّ وجلّ لرسوله ρ: "إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا * وَاسْتَغْفِرِ اللّهَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا * وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا"[3]

(1) المستدرك على الصحيحين جـ2 ص176.

(2) رواه البخاري.

(3) النساء: 105-107.

قيل في سبب نزول هذه الآيات أن طعمة بن أبيرق وكان من المسلمين سرق درعًا وخبَّأها عند يهودي، فوجدت عند اليهودي، فرماه "طعمة" بها، وحلف أنَّه ما سرقها. فسأل قومه النبي ρ أن يجادل ويخاصم عنه ويبرئه، فنزلت تلك الآيات.

قال ρ: "إنما أنا بشرٌ، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك. فمن قضيت له بحق مسلمٍ، فإنما هي قطعة من النّار، فليأخذها أو ليتركها)[1].

فمن يدافع عن فرد من الأفراد وينصره وهو يعلم منه سوء السلوك والأفعال. أو عن حزب من الأحزاب وهو يعلم من دستور الحزب وقانونه الأساسي، وبرنامجه الذي طرحه أنه مخالف لله ورسوله ρ وشريعته، ويبغي الفساد في الأرض؛ فهذا ممن يخاصم بالباطل، ويشترك في الإثم هو والقائم به سواءٌ.

د- الطاعة في إطفاء السُّنة ومعصية الخالق:

من بين المسلمات في النظام الديمقراطي الالتزام بمبادئ الحزب وقراراته التي اتخذت بالأغلبية، وعدم الخروج عن الطاعة للمحافظة على وحدة الصف مهما كانت تلك المبادئ أو القرارات مخالفة للشرع أو حتى القناعة الشخصية، وبذلك يقع الناخب أو العضو في الحرج بين أن يعصي الله عزَّ وجلَّ إن أطاع سادة الحزب وكبراءه، وقد قال رسولنا الأكرم ρ لسيدنا معاذ بن جبل τ: ("سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السُّنة ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن وقتها"، فقلت: يارسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: "لا طاعة لمن عصى الله")[2].

وبين أن يتعرض للحرب من قادة الحزب وكوادره العليا ماديًا وإعلاميًا إن خالفهم في ذلك، خاصةً إن ارتبط الرفض بمحاولة تغيير ما يعتقد عدم صحته شرعيًا أو منطقيًا، وتكوين جبهة معارضة داخل الحزب أو الجماعة، وغالبًا ما ينتهي به الأمر إما في السجن وإما في القبر، فإن كان العضو ذا شوكة ووراءه من يدعمه ويحرِّضه من أتباع الزعيم أو الحكومة فغالبًا ما ينشق عن الحزب الذي ينتمي إليه ويكوِّن حزبًا جديدًا وربما يأخذ نفس الاسم مع إضافة بسيطة حتى يتميز عن الحزب الذي انشق عنه.

---

(1) رواه البخاري.

(2) خرَّجه أحمد وابن ماجه والطبراني وصححه أحمد شاكر رحمه الله.

هـ- قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق:

يقول الشيخ حسن قائد حفظه الله: "لعل من أخطر مظاهر التنافس الحزبي والأثر المدمّر للديمقراطية الزخرفية -خصوصًا-، هو وقوع مصادمات مسلحة بين أنصار الأحزاب المتنافسة، وأحيانًا سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، وهذا من أبشع ما يمكن أن يقع فيه المسلم دفاعًا عن باطلٍ -أو حتى ما يظنه حقًا- تجاه أخيه المسلم، لأن الانتماء لحزب منافس أو العمل لحسابه لا يبيح دم المسلم، إلا إذا انتمى إلي حزب كافر عندنا من الله فيه برهان مع قيام الحجة ووضوح المحجة وانتفاء عوارض الجهل والتأويل والإكراه وغير ذلك مما هو معروف مقرر في مواضعه عند العلماء، أو فعل ما يستوجب عليه القتل طبقًا لأحكام الشريعة، فيطبَّق عليه بضوابطه الشرعية وحدوده المرعية ودوائره الضيقة، وليس بهيجان الفتن واستثارة العامة العمياء، والتشفي الجاهلي والعصبية المقيتة؛ كما هو مشاهد إثر كل انتخابات؛ بل وفي خضم حملاتها، ولو أن تلك الدماء التي تسفك انتصارًا لأحزاب الباطل وانتقامًا من منافسيهم في الضلال قدمها أصحابها بسخاء ورضاء في ساحات الجهاد ولإعلاء كلمة الله تعالى لكانت أمة الإسلام في خير عميم وانتصار عظيم، ولكن تلك هي ضريبة الشّيَع والأحزاب المفرِّقة لوحدة الأمة الممزِّقة لجسدها والتي يريد البعض أن "يؤسلِم" وضعها تحت شعار حرية الفكر والتعبير ولا حول ولا قوة إلا بالله) اهـ.

قال الله Y: "وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا"[1]

وقال ρ: "من حمل علينا السلاح فليس منا"[2]، وقال ρ: "لو أن أهل السماوات والأرض اجتمعوا على قتل مسلم لكبَّهم الله جميعًا على وجوههم في النّار"[3]، وقال ρ: "لا ترجعوا

(1) النساء: 93.

(2) رواه البخاري.

(3) رواه الطبراني في الصغير.

بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعضٍ بالسيوف"[1]، وقال ρ: "لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا"[2].

وإذا استطردنا في ذكر الآيات والأحاديث التي تحذر من ذلك فسيخرج الموضوع عن إطاره، ولكن نكتفي بهذا الحديث حيث يقول عليه الصلاة والسلام: "يجيء الرجل آخذًا بيد الرجل، فيقول: يا رب، هذا قتلني. فيقول الله –عز وجل–: لِمَ قتلته؟ فيقول: قتلته لتكون العزة لك. فيقول: فإنها لي. ويجيء الرجل آخذًا بيد الرجل فيقول: إن هذا قتلني. فيقول الله –عز وجل– له: لم قتلته؟ فيقول: قتلته لتكون العزة لفلان. فيقول: إنها ليست لفلان. فيبوء بإثمه"[3].

يقول الله جلّ وعلا: "مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ"[4]، ومعنى الآية: من كان يريد الشرف والمنعة فيجب عليه أن يكتسب العزّة من الله تعالى، فإنها له، ولا تُنال منه إلا بطاعته، وقال ابن كثير رحمه الله: (مَنْ كان يحب أن يكون عزيزًا في الدنيا والآخرة، فليلزم طاعة الله، فإنه يحصل له مقصوده؛ لأن الله مالك الدنيا والآخرة، وله العزة جميعها) ، وعن الأصمعي قال: قال بزرجمهر الحكيم: "كل عزيز دخل تحت القدرة فهو ذليل، وكل مقدور عليه مملوك محقور"[5].

قال الإمام مالك رحمه الله: أقبل علي يومًا ربيعة فقال لي: من السفلة يا مالك؟ قلت: الذي يأكل بدينه. قال لي: فمن سفلة السفلة؟ قلت: الذي يأكل غيره بدينه. فقال: "زه" وصدرني أي: ضرب على صدري يعني استحسانًا ..!![6].

فهذا المسكين الذي ظلم نفسه وأوردها المهالك وباع دينه وآخرته –وربما دنياه أيضا– بدنيا غيره من الساسة والمسئولين، وسفك من أجلهم الدَّم الحرام، سيأتي يوم القيامة مفلسًا، فلم يكف إفلاسه في الدنيا وشقاؤه وكدّه فيها، حتى أضاف إليه إفلاسًا في الآخرة؛

(1) متفق عليه.

(2) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم – أفراد البخاري – ج2ص214.

(3) السنن الكبرى ج2 ص286.

(4) فاطر: 10.

(5) المجالسة وجواهر العلم، الجزء العاشر ص294.

(6) التحرير والتنوير – سورة التين.

فقد قال ρ: "أتدرون من المفلس؟" قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: "إنَّ المفلس من أمتي من يأتي بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتي قد شتم هــذا، وقذف هذا، وأكل مــال هذا، وســفك دم هــذا، فيُعْطى هــذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإنْ فنيت حسناته قبل أنْ يقضي ما عليه، أُخِذَ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار"[1].، هذا إن جاء أصلاً بصلاة وصيام وزكاة.

وفي الوقت الذي يعاني فيه شظف العيش ويفتقد أدنى مقومات الحياة الكريمة فإنَّ قادة الحزب وكوادره العليا يرفلون في النعيم ويتمتعون بزهرة الحياة الدنيا من: ملبس ومأكل ومسكن ومركب وأزواج مستفيدين من التبرعات والمساعدات التي يجمعونها باسمه هو والكادحين مثله!

هذا ومفاسد الديمقراطية أوسع وأكثر مما ذكرنا هنا، وإنما أشرنا لما هو ملموس محسوس مشاهد، ولا تكاد تخلو منه ساحة من ساحاتها ولا حملة من حملاتها، وإلا فلو أردنا استقصاء انحرافاتها العقدية والأخلاقية، وما تثيره في النفوس من العداوة والبغضاء والشحناء نقيضَ ما أمر به الشرع من المودة والمحبة والأخوة لطال بنا المقام، وفي ما أشرنا له غنية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

---

(1) رواه مسلم.

الباب الرابـــــع

مـــاذا يمكن تحقيقه عن طــريق الديمقــراطية؟

نستعرض الآن ما يمكن تحقيقه عن طريق الديمقراطية إذا حصلت الأحزاب الإسلامية أو الإصلاحية -كما تسمى بعض الأحزاب- على نسبة كبيرة من مقاعد المجلس النيابي لكنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة -كما هي القاعدة-، ومن ثَمَّ اضطرارها للدخول في ائتلاف سياسي لتشكيل الحكومة.

فما هي الحقائب الوزارية التي ستحصل عليها تلك الأحزاب يا ترى؟

إن رئاسة الوزارة ووزارات الدفاع والداخلية والخارجية والمالية -أي ما يسمى بالوزارات السيادية- أبعد من أن تسند إليهم[1] في حالة الدخول في تحالف مع الأحزاب العلمانية أو غيرها؛ أو حتى في حالة الحصول على الأغلبية المطلقة -وهو شبه مستحيل في ظل المعطيات السياسية الحالية في الدول العربية والإسلامية-، وحتى لو أسندت إليهم لغرض في بطن الحاكم، فالحدود التي يتحركون فيها معروفة ومتفق عليها، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقّعة غير قابلة للتعديل أو الإلغاء، ويكون التعيين في هذه المناصب لتسوء صورتهم أمام الناس فإذا تدخل الحاكم وأقال الحكومة فلا يأسى عليها أحد.

فمعنى ذلك أن يستمر المجتمع تحت سيطرة نظام الحكم (الشرطية الاستخباراتية)، والالتزام بدستور الدولة العلماني الشركي، والذي يطلق يد الحاكم في الهيمنة الكاملة على مجريات الأمور، والجيش يحميه ويدعمه.

---

(1) رغم النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في تركيا المحسوب على الأحزاب الإسلامية، في الانتخابات العامة للمرة الثالثة على التوالي فإن التجربة التركية تعتبر فريدة ولا يمكن مقارنتها بالوضع في الدول العربية والإسلامية الأخرى، لاختلاف الظروف والوضع السياسي والاجتماعي بينهم، وهناك العشرات من الكتب التي تكلمت حول التجربة التركية والمخالفات الشرعية التي تكتنفها فلا داعي لتكرار تلك الأقوال هنا، ويمكن الرجوع لهذه الكتب والمقالات في مظانها ففيها الغنية، والله المستعان على هذه الفتنة المبيرة.

وأن تظل السجون والمعتقلات ومراكز الاستجواب عامرة بساكنيها من المسلمين المستضعفين والمغضوب عليهم من النظام، بدون جريرة ولا تهمة ولا تحقيق عادل ولا حماية من العذاب الذي لم تشهده البشرية في تاريخها الطويل وهو معلوم للجميع.

وأن يظل النفاق هو السائد في علاقاتنا الخارجية، والدخول في تحالفات واتفاقيات ضد مصالح المسلمين ومجتمعاتهم دون القدرة على الاعتراض.

واستمرار مسلسل استنزاف ثروات المسلمين ومقدراتهم وتهريبها للخارج دون عائد على المجتمعات؛ كما يستمر التعامل بالرِّبا والمكوس وغيرهما من المعاملات المالية المحرّمة ليحل علينا سخط الله، ونستمر في محاربة الله وحربه علينا، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ"[1]

ويقول عزّ من قائل: "فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا"[2]

وقد قال ρ: (من أكل درهمًا من ربا فهو مثل ثلاثة وثلاثين زنيةً، ومن نبت لحمه من سحت فالنّار أولى به)[3].

فإن قيل: إنَّ وزارات التعليم والثقافة والإعلام هي المسئولة عن تشكيل الرأي العام وتكوين الشخصية والعقلية وتغيير سلوكيات المجتمع وقيمه، وهي لا تقل أهمية عن الوزارات السيادية لو أحسن استغلالها.

فنقول: إنه من المستبعد أيضًا إسناد هذه الوزارات للمسلمين الصالحين؛ وحتى لو أسندت إليهم: فهل يمكن إيقاف هذا السيل الجارف الهدّام من كتب وبرامج ثقافية وعلمية تروّج للملل والأفكار الشاذة والمنحلة؟

---

(1) البقرة: 278-279.

(2) النساء: 160-161.

(3) المعجم الكبير للطبراني ج11 ص114، وقد سمي المال الذي يكتسب من وجه حرام سحتًا لأنه يمحق الحلال ويستأصله.

وهل سيتم تكميم أفواه علماء السوء والمنظِّرين لتلك الأفكار والمعتقدات حتى لا يدعو لباطلهم؟

وكيف تتم السيطرة على وسائل الإعلام والنوادي الليلية ودور السينما والمسرح وأندية الفيديو والإنترنت وغيرها للقضاء على العهر الذي تروج له، وأجهزة الأمن والحكومة تدعمها وتحرسها وتنفق عليها بعشرات الملايين في أفقر الدول؟

وهذه الجيوش الجرّارة ممن يسمون بالفنانين والأدباء والشعراء الإباحيين وأعمالهم كيف سيتم التصرف معهم؟

وهل سيسمح داخليًا أو خارجيًا بهدم تلك الأصنام البشرية أو الحجرية التي انتشرت في جسد المجتمعات المسلمة كالسرطان؟

بل لو أعطينا وزارات: الحج والأوقاف والدعوة والعدل؛ وهي أضعف الوزارات وأقلها أهمية من حيث التصنيف السياسي؛ هل نستطيع محاربة الفرق المرتدة والصوفية المنحرفة، أو هدم المقابر التي تعبد من دون الله؟

أو منع إقامة الموالد للأضرحة والأولياء، والحج إلى أضرحتهم بدلاً من حج بيت الله الحرام، خاصة أن الدول تحرسها، ويشارك كبار المسئولين فيها، كما يحدث في باكستان –مثلاً– حيث يحضر رئيس الوزراء والوزراء والمحافظون "موالد" أو "أعراس" كبار الأولياء ومراسم إلباس قبورهم الثوب الجديد، وتستفيد الدولة من هذا الشرك الأكبر الصريح بوضع صناديق للتبرعات أمام هذه الزيارات وتقتسم الغنيمة مع القائمين عليها ووجهاء المنطقة؟

وهل نستطيع معاقبة من يتطاول على شخص الرسول الكريم ρ، أو يستهزئ بالقرآن والسنّة، ويطعن ويشكك في أحكام الشريعة وصلاحيتها للتطبيق في مجتمعاتنا ممن يتسمون بأسمائنا ويدّعون الإسلام، أو حتى ممن لا يدينون بديننا كالنصارى، أو المرتدين كالقاديانية، أو المشركين كالبريلوية؟

وهل يمكننا فرض القوانين الإسلامية وأحكام الشريعة على القبائل والعشائر والمجموعات ذات السطوة والشوكة، وإلزامهم باتباعها والتحاكم إليها وترك العمل بقوانينهم ومحاكمهم التي تذكِّرنا بالـــ "الياسق"؟

وهل يمكننا إيقاف العمل بالقوانين الوضعية في المحاكم، وإقامة الحدود على الجميع دون تفرقة بين شريف ووضيع وأمير وخفير؟

بل هل نستطيع القضاء على حملات التنصير في بلادنا، والتخلص من تلك المؤسسات الغربية التي تتستر برداء الإنسانية والخدمة الاجتماعية لتنصِّر أكبر عدد من المسلمين، حتى تحول المسلمون إلى أقلية في كثير من الدول الأفريقية والفقيرة، ووصول رئيس يدَّعي الإسلام وهو نصراني أو يهودي الأصل، أو علماني الاعتقاد والفكر، إلي سدة الحكم في دولة مسلمة؟!

وهل .. وهل .. أسئلة كثيرة لو استطردنا فيها فلن يكفي مجلد لذلك، ونترك القارئ ليطلق لنفسه العنان في التفكير بهذه الطريقة؛ ليدرك استحالة التغيير المنشود عن طريق الديمقراطية.

ولذا نقول بكل ثقةٍ ويقينٍ: إنه لا خير في الديمقراطية أبدًا –أو أن إثمها أكبر من نفعها شأن الخمر والميسر–، ولو كانت خيرًا لما ساقته الدول الاستكبارية والاستدمارية ليطبق في بلادنا بالقوة العسكرية أو بالضغط السياسي والاقتصادي والإعلامي، ولما ادّعت أمريكا أنها غزت العراق للقضاء على الحاكم الديكتاتور وإقامة نظام ديمقراطي مسالم مكان نظامه؛ فهل يعقل أن أمريكا تريد الخير للمسلمين؟!

ونقــول انظــروا لأي شعب من الشعوب التي أخذت بالديمقراطية سواء العريقة منها أم الحديثة؛ ستجدون أن الخط البياني للنمو الاقتصادي والازدهار الحضاري والثقافي، والالتزام بالقوانين التي تحمي حقوق الإنسان وتساوي بين جميع أتباع الدولة آخذ في الانحدار السريع، في الوقت الذي يتصاعد فيه خط البطالة والفقر والتخلف الثقافي وزيادة الفوارق بين طبقات المجتمع، والسقوط الروحي والديني المريع.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الجريمة المنظمة والإدمان وتعاطي المخدرات، والتفكك الأسري، وارتفاع نسبة الطلاق وانخفاض معدل الزواج، وانتشار الأمراض الجنسية الخطيرة نتيجة الممارسات الشاذة والمحرَّمة؛ كل ذلك نتيجة مباشرة للديمقراطية والحرية الإباحية التي تمنحها الحكومات للمواطنين وإلا فسيسقطونها في أول انتخابات عامة إن لم يتم حجب الثقة عنها وتضطر للاستقالة الفورية.

ولو كانت الديمقراطية خيرًا لأفادت أهلها أولاً، ولكنها كالسحر الذي لا يفيد الساحر، حيث يعيش ويموت في أفقر حال وأسوأ مآل، ولو نفعه سحره فأغناه لنفع غيره من العباد.

بل حتى على المستوى السياسي والتطبيق الديمقراطي: ضعفت الأحزاب القوية التي كانت تنادي بمبادئ وقيم قريبة من مبادئ وقيم المجتمعات المحافظة، وظهرت على حسابها الأحزاب اليسارية واليمينية المتعصبة وذات الأفكار والميول الشاذة والمنحلّة.

وانشقاقات في داخل الأحزاب الكبيرة.

وحكومات هشة تسقط باستقالة وزير.

ورئيس الدولة من حزب ووزيره الأول من حزب آخر.

وفضائح للممارسات غير المشروعة وغير الأخلاقية التي يمارسها الساسة للوصول عن طريق الانتخابات لسدة الحكم كما يحدث في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها.

والمصيبة الكبرى أن الديمقراطية المعاصرة تحتم تحديد فترة الرئاسة والمجالس النيابية بمدة زمنية لا تزيد عن أربع أو خمس سنوات تجرى بعدها انتخابات أخرى! أي أن بعد كل أربع سنوات يتم نهب ثروات البلد وإيقافها على قدم وساق انتظارًا لعقد انتخابات لا ناقة للشعب فيها ولا جمل؛ لأن المنتخبين لا يمثلون الشعب حقيقة، وإنما يفوزون بالتزوير والرشوة وغيرها من الوسائل غير المشروعة.

والمعلوم أنه تنفق مئات الملايين من الدولارات في كل مرة تجرى فيها تلك الانتخابات وغالبًا ما تكون بالدَّين الذي يرهق الشعوب ويستعبدها! وكما ذكرنا فإن المسئولين الذين يصلون عن طريق الانتخابات ينفقون أموالاً طائلة في الدعاية وعقد الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة وغيرها من أوجه الإنفاق، ويجتهدون خلال فترة تولي المنصب أو كرسي المجلس النيابي في استعادة تلك الأموال مضاعفة للإنفاق منها على الحملة الدعائية القادمة وتأمين المستقبل لهم ولأبنائهم وأحفادهم، كما يجتهد المعاونون لهم والمساعدون كذلك لتحقيق نفس المطلب!

إنَّ من أهم متطلبات الديمقراطية كما فهمنا من المنظِّرين لها، ارتفاع المستوى العلمي والثقافي لدى غالبية أفراد الشعب. وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة حتى يستطيع المواطن

العادي ممارسة حقه السياسي بكل حرية واستقلالية وكرامة، وهذا مفتقد في بلاد المسلمين -إلا ما ندر- الذين يموت الآلاف منهم يوميًا بسبب الجوع ونقص التغذية، والأمراض الفتَّاكة التي تطحنهم لا يملكون ثمن الدواء لها. وازدياد حالات الانتحار للشباب والرجال في مقتبل العمر يأسًا من تحسن الحال أو عدم القدرة على توفير أدنى متطلبات الحياة.

فماذا تفيد الديمقراطية في هذه الحالة؟!

إن الفقير الجائع لا يريد بطاقة انتخابية ليمارس بها حقه الطبيعي في التصويت، وإنما يحتاج إلي الخبز وما يأتدم به، والمال الذي يتكسب به ويغنيه وأهله عن سؤال الناس!

والذي يتقلب على الحصير البالي من شدة البرد، لا تبعث لوحة الدعاية الانتخابية الدفء في أوصاله فيستطيع النَّوم العميق، ولكن يبعثه فراش ثخين ولحاف أو غطاء صوفي ثقيل.

والأمر المؤسف أننا لا نعتبر بتجارب الآخرين خاصة في تركيا والجزائر، وقد رأى العالم أجمعه ما حدث فيهما من انقلاب عسكري سافر على الاختيار الشعبي ممثلاً في حزبي الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

فمهما أعطى المسلم من مواثيق وتعهدات كتابية وشفهية بالسير على خطى الزعيم مؤسس الدولة، والالتزام بدستور الدولة العلماني والقوانين الوضعية، وضمان حقوق المرأة والأقليات الدينية والعرقية .. إلخ.

وتبرأ من الجهاد بالسلاح ومن الأحزاب الجهادية التي تُتَّهم من قبل الغرب بالتطرف والإرهاب، ومن نموذج أفغانستان وحكومة الطالبان وثقافة الكلاشنكوف؛ مهما فعل ذلك وأكثر منه فلن ترضى عنه القوى الكبرى أبدًا، وسيشككون في كل قرار يتخذه وسينتهزون أول فرصة للإيعاز للحاكم بإقالة الحكومة وحل البرلمان، والاكتفاء -ذرًا للرماد في العيون- بشجب هذا الانقلاب السافر على الديمقراطية! ومطالبته بسرعة العودة إليها وإجراء الانتخابات. وصدق الله القائل: "وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ"[1]

(1) البقرة: 120.

ولهذا لم يفد نجم الدين أربكان القسم باحترام دستور الدولة العلماني، والسير على خطى الزعيم اليهودي الهالك كمال أتاتورك، ولا شفع للجبهة الإسلامية ذلك التأييد الشعبي الهادر، وحصْدها لأصوات الناخبين حصدًا.

كما أن الوقت ليس له قيمة عندنا، فنحن نعوِّل على الانتخابات القادمة بعد فترة قد تطول أو تقصر –على حسب هوى الزعيم–، فإذا حان أوانها لم نستطع مجاراة منافسينا في الحملة الدعائية قبل إجراء الانتخابات، لأن قوام تلك الحملة: الوعود الكاذبة، الأماني المعسولة، الرشاوى، شراء الذِّمم، نشر الأكاذيب والافتراءات ضد الخصوم، اغتيال الناشطين من أنصارهم ومرشحيهم، التوسط لإطلاق المجرمين والمحاربين لله Ψ ورسوله ρ ممن ينتمون للقبائل والعشائر استرضاءً لهم وشراء زعمائهم بشتى الوسائل ... إلخ.

وفوق هذا وذاك فنحن نعلم سلفًا أن التزوير في الانتخابات أمر حتمي، وإصدار قوانين –تفصيل– منظِّمة للانتخابات ولتوزيع المقاعد وعددها بما يخدم مصلحة النظام والحزب الحاكم أمرٌ بدهيٌّ، والتدخل السافر من أجهزة الأمن ورؤساء اللجان الانتخابية لصالح الحزب الحاكم أمرٌ واقعيٌّ، رغم كل ذلك ندخل الانتخابات!!

وفي كل مرة نصرخ ويرتفع العويل بأننا سُرِقنا في وَضَحِ النَّهار، وعلى مرأى ومسمع من المراقبين الدوليين والجميع، وزورت الانتخابات، ونقدِّم العرائض "البيضاء والصفراء" لتأكيد هذا التزوير والتلاعب؛ ولكن لا بد من التسليم بالنتيجة وقبول الهزيمة صاغرين.

لقد جربنا في العقود الماضية الحلول السلمية التفاوضية فهل أغنت عنَّا شيئًا أو أعادت لنا حقًا؟!

فعلى المستوى الداخلي: استجبنا لدعوات الحكومات في الانخراط في العمل السياسي والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية وكوَّنّا الأحزاب السياسية وخضنا الانتخابات تلو الأخرى فهل حققنا شيئًا لحساب أمتنا المسلمة أو شعوبنا المكلومة؟

لقد انتفشت كل الملل والنحل الباطلة والخارجة عن الإسلام وسرت في جسد الأمة الإسلامية كما تسري النار في الهشيم، أو السرطان في الدَّم، وزادت الطرق الصوفية

والضالة حتى صار كثير من المتديِّنين يتبعونها؛ بينما انكمشت نسبة المسلمين صحيحي الاعتقاد حتى صاروا أقلية مهمشة لا قيمة لها ولا وزن.

أما على المستوى الخارجي فنتساءل: بماذا تفيد أغصان الزيتون التي في العالم كله لو قطعناها ورفعناها شعارًا للمحبة والسلام في عالم ملئ بالذئاب واللئام؟

وهل أغنت عنا الأمم المتحدة "قمة الديمقراطية وحاملة لواء الشرعية الدولية" ومجلس أمنها ومنظمات حقوق الإنسان شيئًا؟!

إن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن 39 مرة خلال أقل من عقدين من الزمان لمنع صدور قرارات من المجلس لصالح العرب منها 28 لحماية الكيان الصهيوني من الإدانة، منها مرتان خلال أيام قلائل من شهر أكتوبر عام 2003، لمنع الكيان الصهيوني من اتخاذ أي إجراء ضد رئيس السُّلَطَة الفلسطينية، أو إيقاف بناء الجدار العازل بينهم وبين الفلسطينيين، ثم كان استخدام الفيتو في مارس عام 2004 لمنع صدور قرار من المجلس لإدانة جريمة اغتيال الشيخ الشهيد أحمد ياسين –كما نحسبه–، وهي العملية التي أثارت الاشمئزاز في نفس كل من كان في قلبه مثقال ذرة من الإنسانية أو الإيمان، مما أعطى أوضح دليل على أن هذه الدولة الكافرة لا تقيم للعالم وزنًا، ولا تأبه بالرأي العام العالمي ولا الإجماع الدولي المزعوم.

إن محاولة شغل الناس بقضية الديمقراطية والأمة تعاني أزمات داخلية طاحنة: اقتصاديًا وروحيًا وأخلاقيًا وعلميًا، وأخطارًا خارجيةً محدقة؛ كمن يكون لديه مريض في غرفة العناية المركَّزة قد أعلن الأطباء وفاته "معمليًا أو باصطلاح الأطباء اكلينيكيًا"، أي أن قلب المريض توقف عن النبض وضخ الدم لبقية الأعضاء، فتغير لذلك لون القدمين والرجلين واليدين، وبردت حرارتها، فجاء من يطالب الأطباء ببذل أقصى جهودهم في تدفئة الرجلين ورفع حرارتها، وتدليكها حتى تعود للونها الطبيعي؛ بدلاً من القيام بتدليك القلب وإجراء التنفس الصناعي والتدابير الطبية اللازمة لإنقاذ حياة المريض الذي سيموت "فعليًا" وليس "معمليًا" فقط إنْ استجابوا له.

والآن نستعرض في عجالة نتيجة التطبيق الديمقراطي في بعض الدول الإسلامية الكبيرة التي تمثل ثقلاً من حيث عدد السكان، أو المكانة وسط دول المسلمين. ونقصد بها الجزائر واليمن وباكستان –كمثال–، لتبين لنا صدق ما ذكرناه في الباب السابق "منطقيًا

وعقليًا": من عدم جدوى الأخذ بالنظام الديمقراطي في تغيير واقع المجتمعات الإسلامية، وأنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

أولاً: الجـــزائر:

شهد العالم كله –ما بين مؤيد وصامت– الانقلاب العسكري السافر على "الديمقراطية" في الجزائر أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ووجد العسكر –الحكام الفعليون– الدعم الكامل من فرنسا "خاصةً"، والنصارى واليهود "عامةً".

وكانت الجزائر للديمقراطيين المسلمين –مع تركيا– عبرة لمن يعتبر، ودرسًا مفاده: أن الكفر لن يسمح بقيام "دولة إسلامية حقيقية" عن طريق الديمقراطية أبدًا، حتى ولو كانت أصغر دولة في أقصى بقاع الأرض.

والآن بعد مدة تزيد عن عقد من الزمان شهدت خلالها الجزائر مذابح بشعة على أيدي العسكريين الجزائريين وعملائهم الذين اندسوا وسط الجماعات المسلحة، راح ضحيتها أكثر من مائة ألف جزائري، معظمهم من خيرة شباب الجزائر خلقًا وعلمًا ودينًا، لا زال النظام الجزائري يدَّعي "الديمقراطية"، ويقوم بإجراء انتخابات رئاسية وعامة على هذا الأساس!

ولا زال الجنرالات منذ ذلك التاريخ يهدمون ما تبقى من دين وخلق لدى المسلمين، وأكدوا خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر أنهم يمسكون بزمام الأمور وهم صنّاع القرار في هذا البلد، خاصة بعد أن غاب عنها من كان يستطيع تحدي النظام السياسي بعد القضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ونجح الرئيس الجزائري في الانتخابات الرئاسية الثانية له بعد حصوله على أعلى نسبة أصوات حصل عليها رئيس جزائري منذ تطبيق نظام الانتخابات، بمساعدة الجيش له خلال الحملة الانتخابية في استخدام تكتيكات جديدة.

حيث تمت إتاحة الفرصة للرئيس الجزائري في الاستحواذ على وسائل الإعلام، مع القيام بحملة دعائية مكثفة عن التطور الاقتصادي المطرد خلال فترة رئاسته الأولى، والتحسن الأمني الكبير (طبقًا لتقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي عن الانتخابات الجزائرية).

كما تم منع المرشحين الآخرين من بحث دقة القوائم الانتخابية قبل إجراء الانتخابات، وصدّق المراقبون الدوليون جميعًا على حرية ونزاهة العملية الانتخابية وأنها تمت بحيادية كاملة من قبل السلطة التنفيذية!

ويكفي الإشارة إلى أن أقل من 200 ألف شخص يسيطرون على 80% من الدخل العام للدولة الذي يزيد عن 30 مليار دولار خلال العام الماضي، وأن المناطق الريفية التي تمثل غالبية مناطق الدولة مهملة تمامًا في الخدمات والمشروعات، ولذا تكثر ظاهرة التسول من قبل جميع الأعمار ومن الجنسين في المدن الكبرى!.

ثانيًا: اليمـــــن:

كانت اليمن بالنسبة للديمقراطيين الإسلاميين من الدول الواعدة، حيث كان "التجمع اليمني للإصلاح" منافسًا قويًا لحزب الرئيس، كفرسي رهان. وجاءت الانتخابات الأولى لتدعم تلك التوقعات والآمال، حيث حصل "التجمع" على عدد كبير من مقاعد مجلس النوَّاب، وفاز زعيمه "الشيخ عبد الله الأحمر" برئاسة المجلس، كما تم إسناد وزارة التجارة والتموين "سيئة السمعة" إلى الشيخ عبد المجيد الزنداني حتى يتحمل "التجمع" أوزارها، ويسقط من عيون الناس، ويزداد سخطهم وكراهيتهم له، لعدم قدرة هذه الوزارة على توفير الاحتياجات الآنية للمستهلكين الذين يعاني معظمهم من الفقر، بالإضافة إلى الفساد المستشري فيها على كافة الأصعدة.

ثم توالـــت الانتخابات العامة وظل "التجمـــع" في تقهقـــر مدَّعـــيًا في كل مرة أن الحكومة تتلاعب في نتيجة الانتخابات وتسن من القوانين "التفصيل" ما يمكنها من حصد الأصوات. وكم سقط من القتلى من الطرفين خلال الحملات الانتخابية؛ ومع ذلك لم يتخل عن "الديمقراطية" ولا الخط السلمي مع الحكومة، حتى جاءت آخر الانتخابات ليحصل "التجمع" على 40 مقعدًا فقط من بين مقاعد المجلس الـــ301 !

ولم يكتف "الرئيس الديمقراطي" بذلك، بل ألحق العار بالمسلمين "عامة" واليمنيين "خاصة" عندما رضي بالهزيمة صاغرًا أمام القوات الأرتيرية الصليبية عندما احتلت الجزر اليمنية التي تتحكم في مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر من الجنوب، والديمقراطيون المسلمون يراقبون وهم يسترجعون!

والآن لا شغل للقوات اليمنية إلا محو الإسلام ومطاردة المسلمين بدعوى مكافحة الإرهاب في الوقت الذي يعربد فيه كل مارق وزنديق بكامل الحرية، والشعب اليمني البالغ تعداده 20 مليونًا مطحون بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعيش أكثر من نصف أفراده تحت خط الفقر، نتيجة الفساد الإداري خاصة في المحاكم وسوق المال والأعمال، ويعاني 70% منه من الأمية. ورغم ذلك تم تجديد فترة ولاية الشاويش علي عبد الله صالح ليستمر في الرئاسة مدعيًا أثناء الحملة الانتخابية أنه يملك من الرصيد النضالي ما لا يملكه غيره!

ثالثًا: باكستان:

بدأ التطبيق الديمقراطي الحقيقي –كما يدَّعون– في 16 نوفمبر عام 1988 عندما تولت "بينظير بوتو" (وكلمة بينظير تعني لا نظير لها) زعيمة "حزب الشعب" رئاسة الحكومة، وسط هالة من التمجيد والتهليل الدولي كأول رئيسة وزراء في العالم الإسلامي، وتلميع إعلامي لها كنصيرة للفقراء، ومدافعة عن حقوق الإنسان والمرأة، ومحاربة للفساد والبيروقراطية، وهيمنة العسكر على الحكم، ثم أقيلت وزارتها بعد 22 شهرًا فقط من الحكم بتهم ثلاث: الفساد، وسوء الإدارة، ومخالفة الدستور، ولكنها كانت قد استطاعت هي وزوجها وشركاؤهما الثراء الفاحش واستنزاف موارد البلاد خلال تلك الفترة الوجيزة، فانطبق عليهم قول الله Y: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ"(1)

ثم جاء نواز شريف وحزبه "الرابطة الإسلامية" للمرة الأولى للسلطة في 6 نوفمبر 1990 بسياسة لصالح الرأسماليين والإقطاعيين، وسلك نفس المسلك، ثم لما اشتد الخلاف بينه وبين رئيس الدولة حول سلطة الرئيس في إقالة الحكومة وحل البرلمان أقاله الرئيس في 26 أبريل 1993، ثم تدّخل الجيش وأجبر الاثنين على الاستقالة بعد فترة حكم استمرت أقل من ثلاث سنوات زادت فيها ثروة نواز شريف الشخصية بنسبة 800% بينما زادت في خلال عشر سنوات بما فيها تلك الفترة بنسبة 3600%.

(1) البقرة: 204–205.

ثم عادت بينظير بوتو للحكم مرة ثانية في 19 أكتوبر 1993! ثم أقيلت للمرة الثانية في 5 نوفمبر 1996 بنفس التهم الثلاث وأضيف إليها: نشر ثقافة وقيم فاسدة في المجتمع، وفشل الحكومة في معالجة مشكلتى البطالة والتضخم، وزيادة الضرائب بشكل كبير، وانتهاج سياسة اقتصادية فاشلة أدت إلى ارتفاع القروض والائتمانات التي حصلت عليها وأعضاء حزبها والمنتفعون من حكمها من البنوك ومراكز التمويل الحكومية حتى وصلت إلى 140 ألف مليون روبية (قرابة 5 آلاف مليون دولار).

ثم يعود نواز شريف مرة ثانية للحكم بعد انتخابات عام 1997 والتي حصل فيها حزبه منفردًا على أكثر من ثلثي مقاعد المجلس النيابي؛ حتى وقع الانقلاب عليه من قبل رئيس الجيش آنذاك الجنرال "برويز مشرف" في أكتوبر عام 1999، وانتهى الأمر بإبعاد "نواز شريف" وأفراد عائلته إلى إحدى الملاذات الآمنة التى تعد لأمثاله من السياسيين الفارين أو المنفيين!

وللدلالة على مدى الانهيار الاقتصادي الذي حدث في باكستان على أيدي "الحكومات الديمقراطية"، نذكر أن سعر صرف الدولار بالنسبة للروبية الباكستانية ارتفع من 19 روبية للدولار الواحد عام 1988 إلى 41 روبية عام 1997 ثم إلى 60 روبية عند الانقلاب العسكري عام 1999 والآن 85 روبية للدولار الواحد! وإن كان هذا المقياس يشوبه كثير من الخداع لأن الدول والحكومات الغربية تتدخل لحماية الأنظمة الموالية لها فتحافظ على العملات المحلية عند سعر صرف معين دون سعرها الحقيقي الذي يرتبط بقوة اقتصاد الدولة كما حدث مع العملة المحلية الأفغانية (الأفغاني) في ظل الحكومة الانتقالية الحالية حيث كان الدولار الأمريكي الواحد في زمن الإمارة الإسلامية يعادل حوالي 60000 أفغاني بينما صار الآن يعادل 50 أفغانيًا فقط!! وبذلك يستطيع الغرب القضاء على أي حكومة تأتي معارضة له ولا تحقق أهدافه كما حدث في العراق بعد حرب الخليج الثانية مما يعرفه الاقتصاديون.

ويذكر أنَّ عدد سكان باكستان الآن 180 مليون نسمة يعتمد 80% منهم بشكل مباشر على الزراعة كمصدر وحيد للدخل؛ يعانون أشد صور الابتزاز من قبل الجمعيات الزراعية والبنوك المحلية والإقطاعيين وكبار التجار، ولذا فإن 60% من أفراد الشعب يعيشون تحت خط الفقر ولا يحصل 20% من فقراء الشعب الباكستاني إلا على 3,7%

من إجمالي الناتج القومي، في حين يحصل الــ20% الأغنياء على 42,3% منه، والفجوة تتسع يومًا بعد يوم بين الفقراء والأغنياء.

وفي الوقت الذي تخصص فيه الحكومة 30% من الميزانية العامة للجيش؛ وهذا هو الرقم الرسمي المعلن أما الفعلي فهو أكبر من هذا بكثير، فخيرات البلد ومقدراته لا يتمتع بها إلا كبار قادة الجيش وهم ثلة من الضباط البنجابيين والشيعة الذين يسيطرون على القوات المسلحة، نجد أنها على الجانب الآخر تخصص أقل من 2% من الميزانية للتعليم، و3% للقطاع الصحي والصحة العامة للشعب كله!

هذا كان قبل سبع سنوات أما الآن فإن باكستان صارت دولة فاشلة مفلسة لا تتخطى ميزانيتها السنوية التي تعتمد على القروض الأربعين مليار دولار، تم تخصيص أكثر من عشرة مليارات منها للجيش والقوات الأمنية! وأما التعليم والصحة والخدمات العامة وغيرها مما يتعلق بحياة الناس فلا تكاد تذكر المبالغ المخصصة لها، في الوقت الذي يسيطر فيه اللصوص والقتلة والخونة على سدة الحكم، وكلهم أرباب سجون وسوابق بدءًا من رئيس الدولة، ومرورًا برئيس الوزراء والوزراء ومن أشهرهم وزير الداخلية الحالي رحمن مالك المتهم بتقاضي رشاوى وعمليات نصب وغسيل أموال تقدر بــ22 مليار دولار، قبل أن يتولى المنصب، فلنا أن نتخيل كم وصل المبلغ الآن بعد أن مرت عليه عدة سنوات وهو في منصبه، والجدير بالذكر أنه صاحب فضيحة عدم استطاعته قراءة سورة الإخلاص على الملأ وأمام كاميرات وسائل الإعلام رغم محاولاته المتكررة التي باءت كلها بالفشل، ومع ذلك فهو وزير داخلية جمهورية باكستان "الإسلامية" فعش رجبًا تجد عجبًا!

البـــاب الخـــــامس

لمـــاذا نرفــض الديمقراطيـــة

إننا نرفض الديمقراطية شكلاً ومضموناً ليس لأسباب تتعلق بالعقيدة التي ندين بها، ولا الحكم الشرعي فيها فقط، ولا لما ذكرناه سابقًا، ولكن لغيرها من الأسباب وهي كثيرة نذكر منها:-

- أن الديمقراطية جاءت لسد الفراغ الهائل الذي حدث في أوروبا ودول الغرب بعد القضاء على الامبراطوريات والملكيات في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وغيرها، وحدوث فراغ سياسي كبير، وكذلك القضاء على سلطة الكنيسة ورجال الدين النصارى، حيث كان الملك أو الامبراطور هو الذي يعيِّن الوزراء والمساعدين والولاة والمستشارين وقادة الجيوش ... إلخ.
- فأصبح لزامًا بعد زوال هذا النظام أن يقوم الشعب بنفسه عن طريق ممثليه باختيار من يشغل كل هذه المناصب، بدءًا من الرئيس وحتى عضو المجلس النيابي أو البلدي، فكان لا بد لهم من تشكيل الأحزاب السياسية ومن ثم اختراع النظام الديمقراطي.

(فالديمقراطية ظهرت في أوروبا كنظام حاكم -إثر الثورة الفرنسية- نتيجة للظلم الكنسي، والإرهاب الفكري والجسدي الذي مارسته الكنيسة - بمقتضى اختصاصها بالحق الإلهي المقدس المزعوم- بحق الشعب، وبخاصة منهم العلماء والمفكرون الذين خالفوا الكنيسة في كثير من المسائل العلمية، حيث كانت لهم الاجتهادات والتفسيرات لبعض الظواهر العلمية التي تعارض وتغاير ما كانت عليه الكنيسة، وهذا أمر لم تكن الكنيسة - يومذاك - أن تتحمله أو تُطيقه، فحملهم ذلك على تصفية وتعذيب كل مخالف للكنيسة وتعاليمها؛ ومحاكم التفتيش وما كان يجري فيها من مجازر وقتل وتعذيب وحشي، وأحكام صورية ترعاها الكنيسة وتقوم عليها، ليست أخبارها عن المسامع ببعيدة ..

في هذه الأجواء ظهرت الديمقراطية الحديثة، فجاءت ناقمة على تعاليم الكنيسة وكل شيء اسمه دين، ووقفت الموقف المغالي والمغاير لتعاليم الكنيسة، وما كانت تفرضه

الكنيسة على العباد باسم الله، حيث كانت تزعم لنفسها الحق في التكلم نيابة عن الله، وهذا ليس لأحدٍ سواها ..!

فعملت الديمقراطية على نزع سلطة السيادة عن باباوات الكنيسة لتجعلها حقًا خالصًا لباباوات المجالس النيابية بزعم تقرير مبدأ سيادة الأمة والشعب، ففرت من سيادة مخلوق إلى سيادة مخلوق آخر، ومن ألوهية مخلوق إلى ألوهية مخلوق آخر؛ لكن في المرة الثانية جاءت ألوهية هذا المخلوق –بعيدًا عن الكنيسة والدين– باسم الشعب والأمة كما زعموا ..!

فكانت الديمقراطية بذلك أول من تبنَّى عمليًا مبدأ فصل الدين عن الدولة وعن الحكم والحياة، ورفعت الشعار المعروف: (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)[1].

ونحن نعجب ولعلكم تعجبون معنا! كيف سارت البشرية هذه القرون الطويلة والأعمار المديدة منذ آدم عليه السلام إلى عهد قريب بـــدون "الديمقراطية"؟! وكيف حققت البشرية قبل تطبيق النظام الديمقراطي –خاصة في زمن الخلافة الإسلامية– من التقدم الحضاري والمدني والمعماري، وخلَّفت من التراث الثقافي والاجتماعي والفني ما تعجز عن تحقيق معشاره أعتى الديمقراطيات الحالية؟ كيف تم كل ذلك بدون الديمقراطية، وما هي الضرورة لفرضها على الشعوب المسلمة إذن؟!

- إنَّ أساس الحكم في الإسلام أن يوِّحد لا أن يفرِّق. يجمع الأمة تحت قيادة واحدة وراية واحدة. فمن ارتضته الأمة لقيادتها ووضعت فيه ثقتها، من حقه وقد حمل تلك الأمانة الثقيلة أن يختار مساعديه ونوابه ووزراءه وولاته، بالاستعانة بمستشاريه وخاصته وأهل الحل والعقد، وأن يجد الدعم الكامل من جميع أفراد وطبقات الشعب، لا أن تفرض عليه الحكومة فرضًا ومجلس شوراه قسرًا، ثم بعد ذلك يعتبر هو المسئول أمام الله ثم الأمة!
- وتطبيق الديمقراطية يزيد الأمة تفرقًا وتشتتًا. ففوق تفرقها الدولي واللغوي والعرقي والطائفي والقبائلي، جاءت الديمقراطية لتقسّم الناس إلى شيع وأحزاب "رسميين" يتقاتلون فيما بينهم من أجل الكراسي وعضوية المجالس النيابية.

والله ينهى عن التفرق ويحذِّر من عاقبته الوخيمة في قوله تعالى: "وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ"[1]، ويقول تعالى:

(1) من كتاب الديمقراطية لعبد المنعم مصطفى حليمة.

"مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ"[2]

ولنا تجربة حية في أفغانستان زمن الاجتياح السوفيتي لأراضيها، عندما أجبرت الولايات المتحدة المهاجرين الأفغان إلى باكستان –وهم بالملايين– على الانتماء لأحد الأحزاب الرئيسة السبعة التى تم تشكيلها، وعلى رأس كل منها واحد ممن يسمون بقادة المجاهدين أو العلماء، وربطت استلام المساعدات والإقامة في المخيمات بتلك العضوية، ولعبت دورًا خطيرًا في زيادة تجزئة الشعب وإدخال عنصر جديد للتناحر والاقتتال، ما بين: حزب وجمعية واتحاد وحركة ... إلخ، ولا زالت أفغانستان تدفع ثمنه إلى الآن، وبعد أن كانت تعاني التقسيم العرقي فقط، أصبحت تعاني من الأمرين معًا.

- ثم إن الأصل في المؤمنين هو قيامهم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى. لذلك لا يوجد شيء اسمه حكومة مقابل معارضة دائمة منظمة! فالحاكم أو الحكومة إنْ أحسنوا وجب على الجميع أن يكونوا معهم يدًا واحدةً، وأن يعينوهم ما استطاعوا. وإن أساءوا وجب النُّصح والتقويم على حسب التدرج الذي بَيَّنته الشريعة الغرّاء وسيرة الخلفاء الراشدين، والأئمة الفقهاء المخلصين، حتى لو وصل الأمر إلى حد تقويم ذلك الاعوجاج بالسيف عند ظهور الكفر البواح.
- وكما ذكرنا فإن الديمقراطية الصورية التي تطبق في بلاد المسلمين تعطي الحاكم "الشرعية" في أن يفرض ظلمه وطغيانه باسم القانون والدستور ودولة المؤسسات، وتتحمل الحكومة الوزر دائمًا وتتم إقالتها وحل البرلمان كلما أصابت الأمة نكبة من النكبات أو مصيبة من المصائب، والحاكم آمن في قصره يداعب مساعداته أو حيواناته الأليفة التي يقتنيها، وقد يلجأ إلى التخلص من أقرب معاونيه ومستشاريه، لأن الكرسي لا يتسع إلا لشخص واحد، وطبقًا للقاعدة: "إنَّ الرئيس دائمًا يضحي بجنوده بدلاً من أن يضحي بنفسه".
- وكما أن ضحايا التغييرات الوزارية غالبًا ما يكونون سيئين ويستحقون التغيير بل المحاكمة، فإنَّ كثيرًا ما تحرم الأمة من جهود علماء أكفاء ووزراء موفقين خرجوا نتيجة

---

(1) الأنفال: 46.

(2) الروم: 31-32.

حل المجالس النيابية بقرار من الرئيس في الوقت الذي تخلت الحكومة فيه عن دعمهم في الحملة الانتخابية وانقلبت عليهم، وهناك كفاءات لن تدخل الحكومة أبدًا؛ إما لاستقلاليتها، أو لانتمائها للمعارضة، والخاسر هو الأمة!!

- كما أن دائرة السرقة والنهب والاختلاس والاستيلاء على المال العام تتسع، لأن كل عضو في المجالس النيابية أو الوزارة يأتي بطاقم جديد يدين له بالولاء والطاعة ومرتبط به، والجميع في سباق مع الزمن لتأمين مستقبل أولادهم وأحفادهم خلال أشهر معدودة تضاف بعدها إلى ألقابهم كلمة "سابق" –أي وزير سابق، نائب سابق، ... إلخ–.

خاصة إن كان هذا النائب أو الوزير أو غيرهما فقيرًا أو وضيعًا فإنه (يُفْسِدُ بذلك الدين والدنيا، فإنه إذا كان رأس الناس من كان فقيرًا عائلاً فصار ملكًا على الناس، سواء كان ملكه عامًا أو خاصًا، فإنه لا يكاد يعطي الناس حقوقهم، بل يستأثر عليهم بما استولى عليه من المال، فقد قال بعض السلف: "لأن تمد يدك إلى تنين فيقضمها خير لك من أن تمدها إلى يد غني قد عالج الفقر". وإذا كان مع هذا جاهلاً جافيًا فسد بذلك الدين، لأنه لا يكون له همة في إصلاح دين الناس ولا تعليمهم، بل همته في جباية المال واكتنازه ولا يبالي بما فسد من دين الناس، ولا بمن أضاع من أهل حاجتهم)[1].

ولا للديمقراطية: لأنها تعطي الحصانة البرلمانية لكثير من المجرمين الذين ثبتت عليهم التهم ولكن لا يستطيع أحد محاكمتهم لأن ثلثي أعضاء المجلس على الأقل لم يصوتوا لصالح رفع الحصانة البرلمانية عنهم، وحتى لو رفعت –لأسباب في بطن الحاكم– فإنهم لا يُعامَلون معاملة بقية المتهمين، وإنما تحدد إقامتهم في مستشفى مكيف الهواء أو ما شابه، ويسمح لهم بالخروج لأي أسباب عائلية أو سياسية أو بدعوى الحالة الصحية أو بمقايضة سياسية!!.

ولا للديمقراطية: لأنها تقتل القيم الفاضلة في المجتمع فالولاءات تباع وتشترى كما تباع أي سلعة، ولذا فإن كل الاقتراعات داخل المجالس تتم بصورة سرية حتى لا تفضح الصفقات التي تمت في الظلام وخلف الكواليس.

ولو كانت هناك حرية فعلية ونزاهة وصدق مع النفس والآخرين لكانت كل الاقتراعات علنية، يقف كل عضو في المجلس ليقول رأيه أو ينتخب من يريد بكل جرأة وشجاعة،

---

(1) جامع العلوم والحكم للإمام ابن رجب الحنبلي ص58.

حتى ولو كان مخالفًا لرأي حزبه واختياره، ولكنه التخطيط للتغطية على المنافقين والوصوليين والمرتشين.

- والشعارات الرَّنانة المدوية تُكْتَم أنفاسها وتُبتلع دون ضجيج.
- والكذب والنفاق والدياثة والجبن تصبح ذكاءً وتقدميةً وحنكة وبعد نظر.
- وأعداء الأمس حلفاء اليوم. وأقوال الكفر والرّدة من الساسة الآخرين تؤول على غير وجهها لمجرد التقاء المصالح والرغبة في التحالف.
- والحكمة: (أبغض بغيضك هونًا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما) هي القانون المطبق من جميع الأحزاب والساسة، فلا بد أن يجيد محترف السياسة والديمقراطية: السير على الحبال، والقفز في الهواء.
- وذو الوجهين بل المائة وجه، هو السياسي المحنك والخبير بالعلاقات العامة: "وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ"[1] فالخشوع والخضوع والصلاة على الرسول ρ، ونقر الصلوات المكتوبات أمام الحضور عند لقاء قادة الأحزاب الإسلامية وغيرهم من المواطنين؛ والكلام عن حلاوة الدين وضرورة تقنين أحكام الشريعة حتى تطبق في واقع المجتمع تدريجيًّا، وهذا ما لا يحدث مع القوانين الوضعية المفروضة من أمريكا والغرب الصليبي أو من "الزعيم" التي يتم إقرارها وتنفيذها دون إبطاء أو تدريج!

ولا للديمقراطية: لأن الباطل يصبح فيها حقًّا يحتكم إليه. فرئيس الدولة أو الزعيم يشرِّع قوانين ومواد ينزلها منزلة الدستور، وتعد في نظر الشعب والمعارضة باطلة وترسخ هيمنته وسيطرته على الحكم، ثم يجري الانتخابات العامة استنادًا إليها، وتشارك المعارضة في تلك الانتخابات حتى لا تترك الساحة للحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه وحدهم. فإذا طالب الأعضاء المنتخبون منهم بعد ذلك بتعديل أو إلغاء هذه القوانين وطعنوا في دستوريتها، قيل لهم: "أنتم ما جئتم إلى هذا المجلس وأقسمتم اليمين إلا بهذه القوانين، فإن زالت زلتم ولا كرامة"!!

ولا للديمقراطية: لأنها تفرض علينا أن نحترم ما يسمى بـ"حقوق الأقليات الدينية" – خاصة النصارى والمشركين كالهندوس والقاديانيين وغيرهم–، ونخصص مقاعد لهم في

---

(1) البقرة: 14.

المجالس النيابية ولو كان عددهم لا يتجاوز بضعة آلاف؛ في الوقت الذي لا يُعْطى المسلمون حقوقهم ولا يخصص لهم مقعد واحد في المجالس النيابية في الدول الغربية والكافرة، حتى ولو كان عددهم بمئات الآلاف أو الملايين، ويعيشون في تلك البلاد منذ عشرات أو مئات السنين وتجنسوا بجنسيتها!

ولا للديمقراطية: لأنها تضيع هيبة الدين وأتباعه وتظهره بمظهر السلبية والاستسلام للأمر الواقع؛ فأقصى ما يستطيعه المنضوون تحت مظلة الديمقراطية للتعبير عن غضبهم واستنكارهم هو الخروج في مظاهرات منظمة بإذن مسبق من الحكومة وفي المكان الذي تحدده لهم. فيجتمعون ويهتفون ما شاؤوا، ويلعنون من أرادوا، ويحرقون الدُّمى، ثم يعودون إلى هدوئهم واستكانتهم بمجرد الخروج من مكان التظاهر، أو انتهاء المهلة المحددة لهم.

وهذا ما أكده قاضي حسين أحمد "أمير الجماعة الإسلامية الباكستانية السابق" في قوله: (قد لا تملك الأحزاب الدينية الباكستانية قوة انتخابية كبيرة، ولكن من حيث تأثيرها في المؤسسات الوطنية المختلفة فتملك خبرة طويلة لممارسة الضغوط الشعبية على الحكومة عبر تنظيم حركات احتجاجية سلمية كبيرة!).

ولهذا لم يكن مستغربًا ذلك الاستخفاف الذي تكلم به وزير الإعلام الباكستاني السابق "شيخ رشيد أحمد" عن الأحزاب الإسلامية الباكستانية، والثقة المتناهية في تصريحه بأن الحكومة تعرف كيف تتعامل مع تلك الأحزاب إذا ما خرجت في مظاهرات ضد الغزو الأمريكي للعراق، وكيف أنها خرجت في مظاهرات عارمة عند الاجتياح الأمريكي للخليج عام 1991 بدون فائدة.

وهذا ما حدث فعلاً بعد بدء الهجوم الصليبي على العراق عام 2003، حيث خرجت مسيرات ضخمة في جميع المدن الباكستانية الكبرى، ضمت الواحدة منها مئات الآلاف من البشر، ليستمعوا إلى خطب قادة الأحزاب الإسلامية والمعارضة، وادَّعى الخطباء أنهم على استعداد للذهاب إلى العراق للجهاد ضد القوات الأمريكية؛ بينما كانت القوات الأمريكية على بعد خطوات منهم في أكبر القواعد العسكرية الباكستانية تشن حرب إبادة ضد المسلمين في أفغانستان؛ وكأن الجندي الأمريكي الذي يدَنِّس أرض العراق ويقتل

المسلمين هناك غير الجندي الأمريكي الذي يدَنِّس أرض باكستان ويقتل المسلمين فيها وفي أفغانستان؟!

فالمظاهرات السلمية هي الطريقة الوحيدة أمام الديمقراطيين للتعبير عن الرفض والاستنكار خارج قاعات المجلس النيابي.

أما في داخل المجلس فإن عضو المعارضة بين أربع خيارات، وهي بغيضة كلها في الإسلام، ولا تقبلها النفوس الأبية:

- إما أن يكون إمَّعةً. وإما أن يكون شيطانًا أخرس. وإما أن يكون عاجزًا. وإما أن يكون ذليلاً.
- لأنه إن شارك في الاقتراعات وأمَّن مع المؤمِّنين على الحق والباطل فهو إمَّعة، لقوله ρ: "لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنَّا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطِّنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساؤوا أن لا تظلموا"[(1)] .
- وإن اكتفى بالسكوت والامتناع عن التصويت فهو شيطان أخرس لأنه سكت عن قول الحق.

يقول ابن القيم –رحمه الله–: (وأي دينٍ، وأي خيرٍ، فيمن يرى محارم الله تُنْتَهك، وحدوده تُضاع، ودينه يُترك، وسنة رسول الله ρ يُرْغَب عنها، وهو بارد القلب ساكت اللسان، شيطان أخرس، كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق؟!

وهل بلية الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين. وخيارهم المتحزن المتلمظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل، وجد واجتهد، واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة (باليد واللسان والقلب) بحسب وسعه، وهؤلاء –مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم– قد بُلوا في الدنيا بأعظم بَلِيةٍ تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب، فإنَّ القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى، وانتصاره للدين أكمل)[(2)].

- وإن خرج من القاعة أثناء الاقتراع أو للتعبير عن استيائه، أو حتى استقال من المجلس فهذه حيلة العاجز.

---

(1) رواه الترمذي وقال حديث حسن.

(2) إعلام الموقعين 1372.

وقد قال رسول الله ρ: "لا يحقر أحدكم نفسه" قالوا: يارسول الله! كيف يحقر أحدنا نفسه؟! قال: "يرى أمرًا لله عليه فيه مقال ثم لا يقول فيه"، فيقول الله عز وجل له يوم القيامة: "ما منعك أن تقول فيَّ كذا وكذا؟!" فيقول: خشية الناس. فيقول: "فإياي كنت أحق أن تخشى"[1].

- وإن وقف وحده أو مع جماعته القليلة يتحدى التيار الجارف، ويحمِّل نفسه ما لا يطيق، ويسمع ما لا يحب، يكون قد أذل نفسه. فقد قال رسول الله ρ: "لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه" قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: "يتعرض من البلاء لما لا يطيق"[2].

ولا للديمقراطية: لأن داخلها "تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش"، فلا بد من أن يشارك في اللعبة كاملة بكل مرارتها وهي كثير، وحلواها وهي قليل.

فلو صدر قانون بتخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية، تقوم الأحزاب الإسلامية المشاركة في الديمقراطية بترشيح عدد من نسائها حتى تفوت الفرصة على النساء العلمانيات المواليات للحكومة من دخول المجلس، وفي نفس الوقت إثبات أنها تحترم حقوق المرأة، وتبرئة الساحة من التحجر –كما يروج أعداء الله–، وليرى العالم النساء المسلمات متعلمات مثقفات محجبات ونائبات في المجالس النيابية.

وبذلك نكون قد ابتلعنا الطعم وأخرجنا نساءنا من بيوتهن لغير ما خلقهن الله له، وسمحنا لهن بالاختلاط بالرجال الأجانب، ورفع الأصوات في المجالس العامة، ووافقنا على أن تكون المرأة قيمة على الرجال –وليس العكس–، ووافقنا ضمنًا على القوانين التي تسمح للمرأة بتولي الوزارة والإمامة العظمى، أي تطبيق شعار: "مساواة المرأة بالرجل في كل شئ" من حيث لا ندري ولا نحتسب! وهذا تكذيب للقرآن وحكمه القطعي الدلالة بعدم مساواة شهادة الرجل بشهادة المرأة.

والمفروض في المرأة كما علمنا ربنا من خلال قصة موسي مع ابنة شعيب عليهما السلام أنها (تمشي على استحياء)، فكيف للنائبة "المحترمة" ألا تنظر إلى الرجال وينظرون إليها، وكاميرات التلفاز والصحافة تلاحقها في كل مكان، وتجري معها الحوارات المطولة، لينظر إليها كل أحد ويدقق النظر، فيصرن فتنة للبر، ونهمة للفاجر؟

(1) سنن ابن ماجه ج2 ص1328 رقم 4008.

(2) قال الترمذي هذا حديث حسن غريب.

فنحن لا نُسَرُّ برؤية صور النائبات المسلمات منقبات لا يرى منهن إلا العيون فوقها النظارات فهذه ليست هي الدعاية المثلى لديننا ولا لتكريم المرأة فيه.

وأريد أن أسال:- هل أفلحت الدول التي اختارت النساء "الحديديات" للرئاسة العامة أو رئاسة الوزارة حتى نختار من النساء من يتحكمن في رقابنا؟!

ثم أين هي حقوق المرأة المهضومة في الإسلام حتى تقاتل من أجلها، ويتاجر المتاجرون بمعاناتها ويستغلونها أسوأ استغلال؟!

إن حقوق المرأة ليست هي المهضومة وحدها الآن؛ بل حقوق المجتمع ككل. وحين تساس دول المسلمين بالإسلام، فلن تأخذ المرأة حقها كاملاً وحدها، ولا الأطفال والرجال المسلمون حقوقهم، بل ستأخذها الحيوانات وأتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون بينهم كأهل ذمة أو مستأمنين.

فالمفروض أن الرجال هم الذين يقاتلون دفاعًا عن النساء وحقوقهن: "وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَــذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا"[1]

والمصيبة أن الذين يطالبون النساء بالقتال من أجل الحصول على حقوقهن هم الذين بيدهم مقاليد الأمور، وهم الذين نهبوا حقوق الإنسان وانتهكوها، ثم يطالبونهم أن يقاتلوا الأجهزة والأنظمة التي صنعوها بأيديهم من أجل تلك الحقوق، ولينظروا إليهم في قتالهم الأعزل ضد هؤلاء الوحوش.

كما كان طغاة الرومان -في العصور الغابرة- يضعون السجناء وجهًا لوجه أمام الأسود الجائعة وسط الحلبة (الأرينا – Arena)، بينما يجلسون هم في المدرجات المحيطة بها، ويطالبون السجناء العزّل من السلاح بالدفاع عن حقهم في الحياة، ثم يشربون الخمر ويتمايلون طربًا ونشوةً وهم يرون الأسد يمزق فريسته حية ويقطعها إربًا إربًا!!

أو كما تفعل الدول الاستدمارية الكبرى والطغاة عندما ينهبون ثروات الشعوب ويجيعونهم، ثم يرمون لهم فضلات موائدهم وما يكون قد فسد أو انتهت مدة صلاحيته من الطعام في مخازنهم، ويمتِّعون أعينهم بمنظر الناس يتقاتلون ويصارع بعضهم بعضًا من أجل كسرة خبز أو كيس طعام، وكاميرات وسائل الإعلام تسجل هذه المشاهد

(1) النساء: 75.

المأساوية وينشرونها على أنها عنوان على إنسانية هؤلاء الطواغيت، واستجابة منهم لنداء الضمير!

البـــاب الســـــادس

الاختبـــــار الأخـــــــــير

يقول الله Y: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ"[1]، وفي آية أخرى يقول سبحانه: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاء مَا يَعْمَلُونَ"[2]

وقبل ذلك الوعد من الله بالتمكين في الأرض: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"[3]

ويقول I: "وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى"[4]

فلو آمنا واتقينا الله والتزمنا بشريعته وحكَّمنا كتابه، فستمطر علينا السماء ماءً مباركًا، ينبت الزرع ويملأ الأنهار والعيون بماءٍ عذبٍ زلالٍ، يسقي الإنسان والحيوان وسائر الكائنات الحية.

وستُخْرِجُ الأرض كنوزها من بترول وغاز طبيعي ومعادن وما الله به عليم.

وسيزول عنا الفقر والقحط والجفاف، وما نجم عنها من آفات وحشرات وأمراض.

وسيعود للإسلام مجده ويمكّن للمخلصين في الأرض، وتكون كلمة الله هي العليا، بعد زوال الكفر واندحاره.

---

(1) الأعراف: 96.

(2) المائدة: 65-66.

(3) النور: 55.

(4) طه: 124.

وفي المقابل: إن سرنا وراء أهوائنا وشهواتنا، واتَّبعنا المغضوب عليهم من اليهود، والضالين من النصارى، وطبقنا شرعية الشيطان وتركنا شريعة الرحمن فالمعيشة الضنك في الدنيا، والخسران المبين في الآخرة -عياذاً بالله-.

فهل نضحي بما وعدنا به ربنا I -وهو الحق-، ونستمرئ الذل والهوان والصغار والفقر والحرمان، من أجل إرضاء أمريكا وبريطانيا ودول الكفر فنبيع دنيانا وآخرتنا بدنيا غيرنا؟!

وهل المساعدات الأمريكية أو الغربية التي تأتينا تزيد عمًّا وعدنا به ربنا، أو تعادله حتى نضحي بما عند الله ونرضى بما عند أمريكا؟!

وهنا يحق لنا أن نتساءل: إلى متى سنظل نربي أبناءنا وأجيالنا على أن "من لطم خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر"، سواء كان اللاطم مسلمًا أم غير مسلم، طاهرًا أم فاجرًا، بحقٍ أم بدون حق؟!

ومتى سنعلمهم: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ"(1)

وأنَّ: "فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ"(2)

وإلى متى سنظل ننظر لمن يسرق أقواتنا ويمنعنا حقوقنا ويتركنا نموت جوعًا، ويخطف أبناءنا ونساءنا، وهو يتمتع بخيراتنا وأرزاقنا؛ فلا ندرك مرتبة الحيوان الذي يكشِّر عن أنيابه إذا أحس بالخطر، أو الدجاجة التي تهاجم كل من يقترب من أفراخها، أو حتى الحمامة الوديعة -رمز السلام- التي تضرب بجناحها كل من يقترب من عشها وهي راقدة على البيض دفاعًا عنه؟!

يقول عبد الرحمن الكواكبي: (وفي الجانب الآخر من موضوع الطغيان، أي في حال أراد شخص ما أن يظلم الآخرين، ويخضعهم لسلطانه ليكونوا مستضعفين لديه، عبيدًا له، فإن الإنسان مأمور بمقاومة ذلك ومجابهته؛ لأنه من غير الجائز أن يقبل المؤمن بعبودية لغير الله، وإذا ما ارتضى لنفسه الذل، وقبل بالظلم دون أن يثور عليه، فإن عقابه لا يقل عمن مارس الطغيان.

---

(1) المائدة: 45.

(2) البقرة: 194.

فالطاغية كالقابل بالطغيان، والظالم كمن ارتضى الظلم، فالنار هي للاثنين معًا، وهذا الحكم نراه في قول الله تعالى: "ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسَّكم النار". وقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءتْ مَصِيرًا (97) إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً"[1].

لقد نهى الله تعالى عباده عن التظالم فيما بينهم وكيف لا وهو الذي حرَّم الظلم للناس حتى على نفسه جل جلاله؟! ولأن النهي عن الطغيان وعن التسليم للظالم بيِّن مأمور به، فإن الإنسان هو المسئول وحده عن إيجاد صيغ الحكم الاستبدادي، ونمط العلاقات الاجتماعية التي يعيش فيها صيف وشتاء على سقف واحد، ويقيم فيها ظالم ومظلوم في آن واحد. إن اتباع قانون الحكم بالعدل المأمور به شرعًا، والتزام المؤمن لخط الحركة الجهادية ضد كل منكر هما سفينة النجاة للإنسان ولمجتمعه، ومعاكسة ذلك مدعاة لسيادة الظلم الذي يكون الإنسان مصدره في مثل هذه الحالة، وهذا ما نتلمسه في مدلول حكم الآية الكريمة التي جاء فيها: "إنَّ الله لا يظلم الناس شيئًا ولكن الناس أنفسهم يظلمون") اهـ

ويقول في موضع آخر من الكتاب: (المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزًا من حديد، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفًا لما أقدم على الظلم، كما يقال: "الاستعداد للحرب يمنع الحرب".

المستبد يود أن تكون رعيته كالغنم درًا وطاعة، وكالكلاب تذللاً وتملقًا، وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خَدمت، وإن ضُربت شرست، وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يستأثر عليها بالصيد كله، خلافًا للكلاب التي لا فرق عندها أطعمت أم حرمت حتى من العظام. نعم على الرعية أن تعرف مقامها، هل خلقت خادمة لحاكمها تطيعه إن عدل أو جار، وخلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف، أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها! والرعية العاقلة تتقي وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن من بطشه، فإن شمخ هزَّت به الزمام، وإن صال ربطته) اهـ[2].

---

(1) النساء: 97-98.

(2) كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص15-16، وص42.

إن صيانة الضرورات الإنسانية التي اتفقت الشرائع السماوية على حفظها؛ إذ بها قيام الدنيا والآخرة وفي ضياعها ضياعهما وهي: الدين والنفس والعقل والمال والعرض، لكل مسلم واجبٌ على الأمة مجتمعة، فإن لم يستطع فرد من الأفراد أو دولة من الدول صيانة هذه الضرورات: إما لضعفٍ منهم، أو خذلان وتقاعس؛ وجب على الأفراد الآخرين والدول الأخرى المجاورة لهم نصرتهم والدفاع عنهم، فإن لم يستطيعوا تتسع الدائرة لمن حولهم حتى تشمل كل مسلم وكل دولة، ولا شك أن نصرهم لا يتأتى إلا بالقوة – أي بالجهاد–.

– وإرهاب العدو حتى لا يجرؤ على الاعتداء على أراضي المسلمين وأرواحهم ومساجدهم وممتلكاتهم يحتاج للجهاد.

– ودفع العدو الصائل الذي يفسد ديننا ودنيانا في الداخل وله شوكة يحتاج للجهاد.

– والقضاء على البدع والمنكرات والمذاهب والمعتقدات الشاذة والمنحلَّة ذات الشوكة يحتاج للجهاد .

– ونصرة إخواننا المستضعفين والمضطهدين في البلدان الأخرى يحتاج للجهاد .

– ورفع الحواجز التي تحول بين وصول الدعوة الإسلامية بصورتها النقية إلى جميع أنحاء المعمورة، فمن شاء آمن وأَمِنَ على نفسه وحرماته حتى لو لم يهاجر إلى بلاد المسلمين، ومن شاء من أهل الكتاب بقي على دينه ودفع الجزية للمسلمين إن كان يعيش تحت حمايتهم، ذلك يحتاج أيضًا للجهاد.

ولكن لأننا تركنا الجهاد وإعداد القوة فقد انحدرنا إلى قعر الحضارة الحديثة، وتداعت علينا جميع الأمم من كل حدب وصوب وملة وديانة تقتيلاً وأسرًا وانتهاكًا للحرمات، وانطبق علينا قول الرسول ε: "ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب"[1] وقوله ε: "إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلَّط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم"[2] –ومن أهم أركانه الجهاد–.

(1) المعجم الأوسط 4839.

(2) رواه أحمد وأبو داود وأخرجه أيضًا الطبراني وابن القطان وصححه.

بل إن ترك الجهاد الآن وقد صار فرض عين على كل مسلم ومسلمة: إما بنفسه، أو بماله، أو بقلمه، أو بقلبه، أو بالنصح، أو بتكثير السواد، أو بكل ذلك جميعًا، تركه يؤدي إلى فساد الدين والدنيا، كما نراه الآن في كل بلاد المسلمين!!

ولعمر الله إن لم يكن الجهاد الآن فرض عين وقد دخل العدو بيوتنا وحجرات نومنا، وانتهك حرماتنا وأعراضنا، إن لم يكن فرض عين فمتى سيكون؟! فهل هناك بلد للمسلمين إلا وهو يئن بجراحاته بيد عملاء الداخل أو العدو الخارجي؟!

ووصل الأمر إلى تدخل الكفار في جميع شئون حياتنا حتى مناهجنا الدراسية وبرامجنا الثقافية، بل ودعوتنا الإسلامية ذاتها: ما الذي يسمح بتلقينه لطلاب العلم والمسلمين من الآيات والأحاديث وأبواب الفقه، وما لا يسمح به! ومن هم العلماء والخطباء الذين يسمح لهم بممارسة ذلك، ومن الذي يحتاج إلى إعادة التأهيل وغسل الأفكار المعادية للغرب من رأسه؟! وذلك بناءً على التصنيف الجديد الذي صاغه عدو الله رئيس أمريكا: (الذي ليس معنا فهو علينا) أي معادٍ للإنسانية والعالم المتحضر والقيم الديمقراطية!!.

يقول ε: "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق" وفي رواية أخرى عن النبي ρ قال: "من لم يغز أو يجهز غازيًا أو يخلف غازيًا في أهله بخير أصابه الله بقارعة" قال يزيد بن عبد ربه في حديثه: "قبل يوم القيامة"[1]. ويقول ε: "من طلب الشهادة صادقًا أعطيها ولو لم يصبها -أي أعطي ثوابها ولو لم يقتل-" -أخرجه مسلم-، وأصرح منه في المراد ما أخرجه الحاكم بلفظ: "من سأل القتل في سبيل الله صادقًا ثم مات أعطاه الله أجر شهيد"، وللحكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعًا: "من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه"[2].

فكثير من الناس يفهمون قضية النية في الغزو فهمًا خاطئًا، بحيث تكون مثل الخاطرة التي تمر على باله أو ذاكرته ثم تذهب دون أن ترتبط بأي نوع من العمل، وأنه إن سأل الله الشهادة بصدق وهو قاعد لم يتخذ أي خطوة عملية لإثبات صدقه فسوف يبلِّغه الله منازل الشهداء.

---

(1) رواه أبو داود رقم 2502-2503.

(2) رواه مسلم.

إن النية الصادقة يعقبها العمل والسعي للتطبيق حيث يقول الله تعالى: "وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَـكِن كَرِهَ اللّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ الْقَاعِدِينَ"[1]

فإن حال حائل قدري بين الإنسان والقيام بذلك العمل فقد أعذر إلى الله وأدى ما عليه، وسيؤجر على نيته، كما قال تعالى: "لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاء وَلاَ عَلَى الْمَرْضَى وَلاَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (91) وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ"[2]

فعلامة صدق النية في الغزو والجهاد سلوك طريق هجرة ما نهى الله عنه، والتدريب العسكري استعدادًا للانطلاق في أي لحظة لخوض غمار المعارك.

قد يقول قائل: "إن هذا الحل الذي تطرحه بديلاً للديمقراطية يخالف رأي غالبية المسلمين، وخاصة التنظيمات الإسلامية التي توصف بالاعتدال والوسطية وتقبل بالحلول السلمية التفاوضية مع الحكومات؛ ولا يصمد في وجه التيار الجارف من الإعلام الرسمي والدولي المعادي!، خاصة بعد الثورات الشعبية التي تشهدها الدول العربية وأطاحت خلال أيام وأسابيع بكراسي وعروش لم تهتز تحت وطأة العمليات الجهادية القليلة التي حدثت طوال عقود من الزمان!"

فأقول: إننا لا نقبل سياسة تكميم الأفواه، أو الاستسلام للأمر الواقع من القبول بضعف المسلمين، وقلة عتادهم وخبراتهم، وعدم قدرتهم لذلك على منازلة عدوهم، بعد أن غيَّر تسعة عشر مجاهدًا التاريخ المعاصر، وحددوا تاريخًا جديدًا للبشرية، وبعد أن صمد أبطال الفلوجة وغيرها في وجه أعتى قوى البغي والعدوان حتى اضطروها للانسحاب صاغرة تجر أذيال الخيبة والندامة في كل مرة.

يقول سيد قطب -رحمه الله-: (لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية والقيادة الجاهلية .. في خاصة نفوسنا .. ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة .. صفة الجاهلية .. غير قابل لأن نصطلح معه.

---

(1) التوبة: 46.

(2) التوبة: 91-92.

إن مهمتنا الأولى هي تغيير واقع المجتمع الجاهلي من أساسه، هذا الواقع الذي يصطدم اصطدامًا أساسيًا بالمنهج الإسلامي، والذي يحرمنا بالقهر والضغط أن نعيش كما يريد لنا المنهج الإلهي أن نعيش.

إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وألا نعدّل نحن قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيرًا لنلتقي معه في منتصف الطريق. كلا! إننا وإياه على مفترق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق.

وسنلقى في ذلك عنتًا ومشقةً، وستفرض علينا تضحيات باهظة، ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر الله به منهجه الإلهي، ونصره على منهج الجاهلية). انتهى بتصرف[1].

ونحن على يقين أنه لا بد بعد هذا الليل البهيم من فجر، ولهذا الواقع الأليم من انكسار وبتر. وأنه لزامًّا علينا السير على هذا الطريق مهما قل سالكوه، والصدع بكلمة الحق ولو كره المكابرون والمعاندون.

ويكفي أننا صرنا نَضْرِبُ ونُضْرَبُ بعد أن كنا المضروبين الوحيدين على كل حـــال، والفــــارق الــكبير بيننا وبينهم أن قتـــلانا في الجنة وقتـــلاهم في النار، وأننا نألم ولكن نجد حلاوةً واستعذابًا في ذلك الألم، لأن لنا الأجر والثواب على كل حال: "مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ اللّهِ وَلاَ يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لاَ يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلاَ نَصَبٌ وَلاَ مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلاَ يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلاً إِلاَّ كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ"[2].

في حين يألم أعداؤنا ويزدادون حسرة وندامة فوق الألم، لأنهم كانوا يظنون أنهم سيظلون في مأمن من وصول الأذى والألم إليهم، وأن الأموال التي أنفقوها ستغني عنهم

---

(1) معالم في الطريق ص16.

(2) التوبة: 120-121.

شيئًا، فقد قال الله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ"(1).

وبعد أن كنا لا نسمع إلا أخبار المذابح التي تجري للمسلمين في الشيشان والبوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق وكشمير وفلسطين وغيرها، أو الهجوم على أركان الإسلام وقواعده ومحاولة هدم صروحه من قبل المرتزقة والمرتدين ومدعي الفن، صرنا الآن نتلهف لسماع الأخبار كل ليلة لمعرفة حصاد اليوم من القتلى والجرحى والخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها الأمريكان والروس واليهود والهندوس على أيدي المجاهدين من أتباع القاعدة وغيرها من الجماعات الجهادية، أو أخبار الثورات الشعبية في بعض الدول العربية التي لم تنته بعد من معركتها مع الطغاة الحاكمين وبقية عتاة المجرمين.

إن العقبة الكأداء في مسيرة الأمة الإسلامية للرجوع إلى دينها تكمن في افتقاد القيادة الرَّبانية التي تتقدم الصفوف وتعطي النموذج العملي للأمة في التضحية بالنفس والمال والوظيفة وكل متاع الدنيا –إلا من كان من بعض فرادى العلماء والقادة المخلصين أمثال الشيخ أسامة بن لادن –رحمه الله– وصحبه الكرام، وكذلك بعض علماء الجزيرة وغيرها من الذين صدحوا بكلمة الحق وأعذروا إلى ربهم ويلاقون ما يلاقون جراء هذا الصديح، وثلة منهم نفروا ليفقهوا في دين الله، خفافًا وثقالاً، يعايشون آيات الجهاد والرباط واقعيًا وليس كتابيًا، وتغبِّر الأقدام وتستنشق الغبار في سبيل الله، ولا تخشى في الله لومة لائم، ولا تأبه بالدعايات الصليبية المغرضة، ليقتدي بها الشباب والرجال وعامة الأمة .

"وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ"(2)

نريد أن نرى العلماء في ميادين التدريب البدني والعسكري والخطوط الأولى، يثبِّتون المجاهدين بأقوالهم وأفعالهم، ويتقدمون الجماهير في مسيرتها لمواجهة الأنظمة الطاغوتية التي تتحكم في رقاب المسلمين، وتعبِّدهم لله مهما كانت العواقب، لأن ذلك فقط هو دليل الصدق ومفتاح النصر.

---

(1) الأنفال: 36.

(2) آل عمران: 187.

فلا بد لكل مسلم أن يكون له حظ من الجهاد إما بيده، وإما بماله، وإما بلسانه، وإما بقلبه، لا سيما في هذا الزمان الذي استشرى فيه المنكر واشتعل بين المجتمعات اشتعال النار في الحطب اليابسِ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من نبيٍ بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثمَّ إنها تخلف من بعدهم خلوفٌ يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"[1].

فانفروا عباد الله خفافًا وثقالاً كما أمركم الله تفلحوا، "واعلموا أن الجنَّة تحت ظلال السيوف"[2].

ألا هل بلَّغت؟ اللهم فاشهد ...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

. تم بحمد الله .

---

(1) رواه مسلم.

(2) متفق عليه.